بيان قواعد القرآن

في

المحكم والمتشابه

كتبها

سعيد فودة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف الأنبياء والمرسلين .. أما بعد ..

مقدمة

إن الاهتمام بيان معاني القرآن، فرض واجب على المسلمين، لما يتضمنه ذلك منالقيام بفرض التبليغ للدين، وإيصاله إلى طلاب الحقِّ.

ومن خصائص أهل الحقّ أنهم لا يقولون في القرآن بالهوى، ولا يتبعون الضلالة، ولا يقصدون صرف القرآن إلى معاني لمجرد ميلهم إليها، بل إن مقصدهم أصالة هو الكشف عن الاحتمالات الممكنة لمعاني القرآن، وبيان الراجح منها من غيره، وردّ الباطل منها، مهما كان، ثم إنهم يتبعون ما نتج لديهم بناء على النظر الصحيح، وبناء على الاستئناس بأنظار المتقدمين والمتأخرين في هذه المطالب الدقيقة، لعلمهم أن الحقَّ واضح، ويستحيل في أمر أصليٍّ أن يغفل عنه جميع المتقدمين والمتأخرين حتى يأتي بعض من سفة نفسَه من المتأخرين بقول مخالف لجميع من تقدم، خصوصا في نحو هذه المطالب العظيمة، والآيات ذات المواضيع الأصلية التي تقوم عليها أغلب مسائل الدين. وإلا لو فرضوا ذلك للزمهم الحكم على المتقدمين والمتأخرين بالضلالة والانحراف، ولزمهم أن يقولوا إن القرآن لم يكن بيانا للناس ولم يكن هدى ورحمة لهم! ولا يستقيم لمن له إيمان أن يميل إلى ذلك فضلا عن أن يتشبث به أو يدعيه وينافح من أجله.

وبناء على ذلك فإننا نفخر أنا لا نزعم فيما نقوله أنا أتينا بما لم تأت به المتقدمون والمتأخرون، خاصة إذا كان من أصول الدين، فإن أصول الدين غير خافية عليهم، ولو كانت فهي علينا أخفى، ونحن أضل وأشقى، لما شهد لهم الله تعالى ورسوله الكريم ﷺ من الخيرية والأولية والأولوية.

ولذلك فقد تقدمنا على النظر في تفسير هذه الآية الكريمة، التي دارت عليها أنظار العلماء، وتكاثرت آراؤهم وأقوالهم، وكلٌّ طائفة كانت تحاول التمسك بمدلول الآية الكريمة، زعما منها أنها على الحق الذي لا ريب فيه، ولكن الحق ليس بمجرد الدعوى، والزعم، بل ما قام عليه الدليل القويم، وكان

مستفادا من الكتاب المبين، فهو الحق الذي لا ريب فيه، وهو الذي عليه المعوَّل لا ننصرف عنه، ولا نلوي غيره، ولا يضيرنا من خالفنا ما دمنا به متمسكين.

وقد حاولت أن أزيد في توضيح المعاني المستفادة من هذه الآية بناء على الأساس المذكور، فما كان فيه من تكرار للمعنى في صورة أخرى، فلتثبيته في النفوس ولزيادة توضيحه، وإن قمت بزيادة على ذلك، فقد حاولت فيه أن أسدِّدَ وأقارب[1]، فما كان في كلامي من الحقِّ فبفضل الله تعالى ومنِّه وكرمه، وببركة اتباع المشايخ والمحافظة على زبدة أعمال المفسِّرين العظام الذين كانوا شموع حقٍّ على مدار الزمان، وببركتهم وبفضل ما قاموا به من جهود في خدمة القرآن العظيم، قبروا الحقَّ على أهله، وكانوا بذلك قائمين بما أمرهم به الله تعالى من الاستنباط والبيان، والعمل على بيان الدين إظهار الهدى والحق الذي أنزله الله تعالى على خاتم النبيين وأفضلهم ﷺ .

وندعو الله تعالى أن يتقبل عملنا هذا، وأن يجعلنا مأجورين عليه، وأن يهدينا بفضله ومنه وكرمه، والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيندنا محمد أفضل الأأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

كتبه الفقير إلى الله تعالى

سعيد فودة

وليس لنا إلى غير اله تعالى حاجة ولا مذهب

(1) وسأحاول أن أزيد في تحسين هذه الرسالة في الأيام القادمة بإذن الله تعالى، وعلى حسب ما يفتح الله تعالى به، وما يلائم.

البدءُ والتمهيد

قال الله تعالى(هُوَ الَّذِيَ أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ في قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاء الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاء تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُوْلُواْ الألْبَابِ) [آل عمران7]

في استعمال ضمير الغائب –المراد به الدلالة على الله تعالى– إشارة إلى أنَّ ثمَّةَ حكمة في تنزيل الكتاب مشتملا على قسمين من الآيات، المحكم والمتشابه، ولا ريب في أن هذه الحكمة متعلقة بالحكمة من إرسال الأنبياء والرسل، وهي امتحان الناس جميعا من يؤمن ومن يكفر، ومن يتبع الحق ومن يزيغ عنه.

المراد بالكتاب هو الكتاب المعين المعهود، وهو المنزل على سيدنا محمد ﷺ المسمَّى بالقرآن، وقد بين منطوق الآية الكريمة أن الكتاب يحتوي على آيات محكمات وآيات متشابهات، فإنزال المحكم والمتشابه كله مراد، فالله تعالى قد أراد إنزال الكتاب على ما هو عليه ويترتب على ذلك حكمة كما قلنا.

معنى كون القرآن كلِّه محكَماً

وقد ورد في القرآن ما يدلُّ على أن القرآن كله محكم، وهو قوله تعالى {الَر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ }هود1، وذكر الإمام الرازي أنَّ المراد من المحكم بهذا المعنى كونه كلاماً حقاً فصيح الألفاظ صحيح المعاني وكل قول وكلام يوجد كان القرآن أفضل منه في فصاحة اللفظ وقوة المعنى ولا يتمكن أحد من إتيان كلام يساوي القرآن في هذين الوصفين ، والعرب تقول في البناء الوثيق والعقد الوثيق الذي لا يمكن حله : محكم ، فهذا معنى وصف جميعه بأنه محكم .

وهذا ما مشى عليه الجلال في تفسيره فقال:"(الر) الله أعلم بمراده بذلك ، هذا (كتاب أحكمت آياته) بعجيب النظم وبديع المعاني (ثم فصِّلت) بينت بالأحكام والقصص والمواعظ (من لدن حكيم خبير) الله."

معنى كون القرآن كلّه متشابهاً

وورد في القرآن ما يدلُّ على أنَّ القرآن كله متشابه وهو قوله تعالى {اللهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَاباً مُّتَشَابِهاً مَّثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللهِ ذَلِكَ هُدَى اللهِ يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاءُ وَمَن يُضْلِلْ اللهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ }الزمر23

وذكر الإمام الرازي أن المعنى أنه يشبه بعضه بعضاً في الحسن ويصدق بعضه بعضاً، وإليه الإشارة بقوله تعالى: {وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ الله لَوَجَدُواْ فِيهِ اختلافا كَثِيراً} [النساء:82] أي لكان بعضه وارداً على نقيض الآخر، ولتفاوت نسق الكلام في الفصاحة والركاكة.

القرآن فيه محكم ومتشابه

وهو ما نصَّ عليه في هذه الآية الكريمة، والمراد بالمحكم هنا ما يقابل المتشابه لا ما يقابل الظاهر والنصَّ، وهو ما ذهب إليه الشافعي من أنَّ المحكم: المتضح المعنى، والمتشابه بخلافه، ومعنى اتضاح المعنى: أن يظهر عند العقل أنّ معناه هذا لا غير، وأما عند الأحناف فالمحكم واضح الدلالة الظاهر الذي لا يحتمل النسخ[1].

وجاء التعبير القرآني بكلمة (أُخر[2]) في جانب المتشابهات، لإفادة قِلَّتِها بإزاء المحكمات، ولم يَجِئْ هكذا (ومتشابهات) دون أُخَر، لئلا يُتَوَهَّمَ اجتماعُهما في آيات، وأُخِّرَتْ لأنَّها ردت إلى المحكمات[3]، فالمعتبر

---

(1) القونوي، حاشية على البيضاوي،(6/ 17-18).

(2) أُخَرُ: جَمْعُ أُخْرى، جاء في **محيط المحيط**: الآخر في الأصل الأشد تأخُّرا في الذكر، ثم أجري مجرى غير. ومدلول الآخر في اللغة خاصٌّ بجنس ما تقدمه، فلو قلتَ: جاءني رجل وآخر معه، لم يكن الآخر إلا من جنس ما قلته، بخلاف غير، فإنها تقع على المغايرة مطلقا في جنس أو صفة، وجمْعُه آخرون. والأنثى أُخرى وأُخراء، والجمع أُخريات وأُخَر. ولم يُصرَف أُخَر لأنه وصف معدول عن الآخر، والقياس أن يُعرَّف ولم يعرَّف إلا أنه في معنى المعرف.

(3) انظر القونوي، حاشية على البيضاوي، دار الكتب العلمية، (6/ 20). مع بعض تصرف.

أولا في الاتباع هو المحكم، ثم المتشابه من حيث ردُّه إلى المحكم.

ولكن ما هي هذه الحكمة المقصودة من إنزال هذين النوعين من المحكم والمتشابه من الآيات؟

ما ثمَّ حكمة غير امتحان الخلق وهو أساس التكليف وجوهره، ولكن الامتحان لا يتم إلا ببيان الطريقة والفصل بين الحق والباطل، أما مع عدم البيان مطلقا فلا امتحان، وذلك بفضل من الله تعالى، لا بوجوب عليه سابق، فهل تمَّ ذلك في الكتاب، أي هل وقع تفصيل الطريق الحق الذي يتبعه الناس في تلك الآيات المحكمة والمتشابهة؟ وهل وقع بيان الطريق الذي يبين تعامل البشر وكيفية فهمهم لآيات القرآن الكريم؟

لا ريب أنه قد تمَّ ذلك بأحسن بيان وأوضحه؟ ويبقى على الناس اختيار الطريق الذي يريدونه، وهذا الطريق هو الذي يبين حقيقة اختيارهم واتباعهم للكتاب، ومدى إيمانهم بالله تعالى وبرسوله ﷺ .

ولا ريب أن المفهوم من البيان القرآني أن المحكم في الكتاب أكثر من المتشابه منه، وأن المتشابه هو الأقل، والزيغ يحصل بتحكيم ذلك المتشابه الأقل في المحكم الأكثر وتقديمه عليه وتقييد المحكم بالمتشابه خلافا للطريقة القرآنية السوية التي يؤيدها العقل السليم[1].

ولا بدَّ من بيان المراد بالمحكم والمتشابه، لنستطيع أن نبني على فهمنا ذلك حقيقة الموقف منها.

---

(1) مما يؤيد ذلك ما قاله ابن عطية في تفسيره:"وإنما معنى الآية الإنحاء على أهل الزيغ والأشارة بذلك أولاً إلى نصارى نجران وإلى اليهود الذين كانوا معاصرين لمحمد عليه السلام فإنهم كانوا يعترضون معاني القرآن، ثم تعم بعد ذلك كل زائغ، فذكر الله تعالى أنه نزل الكتاب على محمد إفضالاً منه ونعمة، **وأن محكمه وبينه الذي لا اعتراض فيه هو معظمه والغالب عليه ، وأن متشابهه الذي يحتمل التأويل ويحتاج إلى التفهم هو أقله. ثم إن أهل الزيغ يتركون المحكم الذي فيه غنيتهم ويتبعون المتشابه ابتغاء الفتنة وأن يفسدوا ذات البين ويردوا الناس إلى زيغهم ، فهكذا تتوجه المذمة عليهم**."انتهى

المحكم

قال الخطيب الشربيني في تفسيره في بيان المحكمات:"أحكمت عبارتها، بأن حفظت عن الاحتمال والاشتباه فهي واضحة الدلالة[1]."

فقد بين الشربيني هنا أن إحكام الآية هي إحكام العبارة لا بمعنى أن ما يقابلها غير محكم العبارة، بل معنى إحكام العبارة هو حفظها عن إحتمال معنى غير مراد الدلالة عليه، وحفظها عن الاشتباه في فهمها.

وجاء في تفسير ابن عطية:" وقال محمد بن جعفر بن الزبير : المحكمات هي التي فيهن حجة الرب وعصمة العباد ودفع الخصوم والباطل ليس لها تصريف ولا تحريف عما وضعن عليه ، والمتشابهات لهن تصريف وتحريف وتأويل ابتلى الله فيهن العباد .

قال الفقيه الإمام أبو محمد : وهذا أحسن الأقوال في هذه الآية."انتهى

المتشابه

قال الخطيب الشربيني في بيان المتشابهات:"أي محتملات لا يتضح مقصودها لإجمال أو مخالفة ظاهر، إلا بالفحص والنظر[2]".

ومن الواضح أن الخطيب الشربيني لما فسَّر المحكم بأنه الواضح المعنى غير المحتمل لما هو غير مراد، فسَّر المتشابه بأنه ما يقابل هذا المحكم، فصار المحكم مشتملا على ضابط أصيل وهو:"لا يتضح مقصودها"، وهذا في مقابل المحكم، كما مضى.

---

(1) الشربيني، الخطيب، "السراج المنير"، دار الكتب العلمية، (1/ 226).

(2)الشربيني، الخطيب، "السراج المنير"، دار الكتب العلمية، (1/ 226).

وزاد الشربيني فبين أن عدم اتضاح مقصودها راجع لأسباب[1]:

1 -**إجمال.**

2 -**مخالفة ظاهر.**

وبين أن الخروج من التشابه يكون :"**بالفحص والنظر**".

وقال الإمام الرازي في تفسيره:"الناس قد أكثروا من الوجوه في تفسير المحكم والمتشابه، ونحن نذكر الوجه الملخص الذي عليه أكثر المحققين ، ثم نذكر عقيبه أقوال الناس فيه فنقول:

اللفظ الذي جعل موضوعاً لمعنى، فإما أن يكون محتملاً لغير ذلك المعنى، وإما أن لا يكون فإذا كان اللفظ موضوعاً لمعنى ولا يكون محتملاً لغيره فهذا هو النص ، وأما إن كان محتملاً لغيره فلا يخلو إما أن يكون احتماله لأحدهما راجحاً على الآخر ، وإما أن لا يكون كذلك بل يكون احتماله لهما على السواء ، فإن كان احتماله لأحدهما راجحاً على الآخر سمي ذلك اللفظ بالنسبة إلى الراجح ظاهراً ، وبالنسبة إلى المرجوح مؤولاً ، وأما إن كان احتماله لهما على السوية كان اللفظ بالنسبة إليهما معاً مشتركاً ، وبالنسبة إلى كل واحد منهما على التعيين مجملاً.

فقد خرج من التقسيم الذي ذكرناه أن اللفظ إما أن يكون نصاً ، أو ظاهراً ، أو مؤولاً ، أو مشتركاً ، أو مجملاً ، أما النص والظاهر فيشتركان في حصول الترجيح ، إلا أن النص راجح مانع من الغير ، والظاهر

---

(1) ولا ريب أنه اعتمد في ذلك على البيضاوي، فقد قال في تفسيره:"{هُوَ الذي أَنزَلَ عَلَيْكَ الكتاب مِنْهُ آيات محكمات} أحكمت عبارتها بأن حفظت من الإِجمال والاحتمال. { هُنَّ أُمُّ الكتاب } أصله يرد إليها غيرها والقياس أمهات فأفرد على تأويل كل واحدة ، أو على أن الكل بمنزلة آية واحدة. { وَأُخَرُ متشابهات } محتملات لا يتضح مقصودها لإِجمال أو مخالفة ظاهر إلا بالفحص والنظر ليظهر فيها فضل العلماء ، ويزداد حرصهم على أن يجتهدوا في تدبرها وتحصيل العلوم المتوقف عليها استنباط المراد بها ، فينالوا بها وبإتعاب القرائح في استخراج معانيها ، والتوفيق بينها وبين المحكمات معالي الدرجات."انتهى

راجح غير مانع من الغير ، فهذا القدر المشترك هو المسمى بالمحكم .

وأما المجمل والمؤول فهما مشتركان في أن دلالة اللفظ عليه غير راجحة ، وإن لم يكن راجحاً لكنه غير مرجوح ، والمؤول مع أنه غير راجح فهو مرجوح لا بحسب الدليل المنفرد، فهذا القدر المشترك هو المسمى بالمتشابه ، لأن عدم الفهم حاصل في القسمين جميعاً وقد بينا أن ذلك يسمى متشابهاً إما لأن الذي لا يعلم يكون النفي فيه مشابهاً للإثبات في الذهن ، وإما لأجل أن الذي يحصل فيه التشابه يصير غير معلوم ، فأطلق لفظ المتشابه على ما لا يعلم إطلاقاً لاسم السبب على المسبب، فهذا هو الكلام المحصل في المحكم والمتشابه[1]."انتهى

الحكمة في جعل المحكم والمتشابه في القرآن

نحن لا نشكُّ في أنّ الحكم من وجود المتشابه والمحكم في القرآن راجعة إلى البشر، لأنهما جزء من الكتاب الذي أنزل رحمة للعالمين وهدى وبيانا ومخرجا لهم من الظلمات (الجهل) إلى النور (العلم والحقّ). ولذلك فإن وجود المتشابه ترجع عوائده وفوائده إلى المسلمين من التزم منهم الطريقة القرآنية التي وصفناها، وسنزيد في وصفها، أما من زاغ عنها، فإن المتشابه فضلا عن المحكم سيكون عليه وبالا وفتنة، وحجة يوم القيامة.

وقد توسل بعض الملحدين بوجود المتشابهات في القرآن ليقدحوا فيه، ويبطلوا الحكمة عنه، وقالوا ما حاصله: لو كان القرآن كله حكمه، ولو كان منزله حكيماً فعلاً لما أوجد الآيات المتشابهات في القرآن، بل لجعله كله محكما ليكون ذلك أقرب إلى هداية البشر ومعرفتهم بالحق. ولكن الحاصل هو خلاف ذلك، فلذلك نرى المختلفين كلهم قد اعتمدوا على وجود المشتابهات في القرآن وجعل كل واحد منهم يزعم أن ما قد يؤيد مذهبه من الآيات المتشابهة هو المحكم، وصار يطالب غيرَه بأن يتبعوه هو دون غيره، ونتج عن ذلك ازدياد الخلاف بين الخلق، ولا يصح لكتاب يزعم له أنه الكتاب الذي يجب على البشر الالتزام به إلى

(1) وقد نقل ابن عادل هذه الفقرة عن الإمام الرازي في تفسيره اللباب (5/ 32) وفي بعض ألفاظها اختلاف مع ما في الرازي، ونحو اختصار.

يوم الدين وأن فيه الهدى والرحمة أن يتيح المجال لنحو تلك المطاعن، ولذلك فإنا نرى أن الجبري مثلا يتمسك بآيات زعم أنها تدلُّ على الجبر كقوله تعالى(وجعلنا على قلوبهم أكنة أن يفقهوه وفي آذانهم وقراً)، ونرى القدري يقول: بل هذا مذهب الكفار والمنحرفين، بدليل أنه تعالى حكى ذلك عن الكفار في معرض الذم لهم في قوله (وقالوا قلوبنا غلفٌ). وأيضا نرى مثبت الرؤية يتمسك بقوله تعالى (وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة)، والنافي يتمسك بقوله(لا تدركه الأبصار) ومثبت الجهة يتمسك بقوله(يخافون ربَّهم من فوقهم) وبقوله (الرحمن على العرش استوى) والنافي يتمسك بقوله(ليس كمثله شيء)، وكلٌّ واحد من هؤلاء ومن غيرهم يزعم أن ما يتمسك به هو المحكم، وأن ما يتمسك ب غيره هو المتشابه، وهذا كله لا يليق بالإله الحكيم فكيف له أن يجعل كتابا كهذا مرجعا للناس أجمعين إلى يوم الدين[1]؟!

والجواب الكليُّ عن هذا الإشكال أن نقول: إن الله تعالى إنما أنزل كتابه على هذه الصورة بعضه محكما وبعضه متشابها لأن هذه الصورة هي أكمل الصور الممكنة التي يتحقق بها امتحان الخلق وابتلاؤهم وتمييز المحق منهم من المبطل، مع تمهيد العذر والدلالة على الحقّ بما لا يتنافى مع ما مرَّ. وذلك أن الله تعالى لو أنزل القرآن كله محكما لا يحتمل أي لفظ منه ولا أي آية منه أي معنى آخر، لما كان في معرفة الحق منه أي صعوبة ولا يستلزم ذلك بذل أي جهد مما يتنافى مع امتحان الخلق والكشف عن المجتهد منهم والباذل غاية طاقته لمعرفة الحق من غيره، فإن الحق يكون واضحا تام الوضوح أمام الجميع، ولا يصير التكليف عندئذ إلا بمقدار العمل بهذا الحق، فينتفي الابتلاء في باب العلوم والمعارف وبذل غاية الوسع للكشف عن الحقيقة، ولا شكَّ أن ذلك جزء لا يحسن الاستغناء عنه في امتحان البشر، فإنهم يتفاوتون بحسب خلقتهم وطبيعتم في ذلك، فكان لا بد من وضع المقاييس والأسس التي تكشف عن مراتبهم في ذلك الباب أيضا، وأن لا يتمَّ الاكتفاء بتمييزهم عن طريق العمل وحدَه.

ثم إن الله تعالى تلطف بهم، ودلَّهم على طريق الاهتداء واجتناب الزيغ، فوضح لهم Ôكما في هذه

---

(1) انظر خلاصة هذا الاستدلال على لسان الملحدين في تفسير الإمام الرازي عند تفسير هذه الآية، ونقله عنه ابن عادل الحنبلي في تفسيره اللباب (5/ 34).

الآية- قانون التأويل الصحيح والمسلك القويم الذي به يضمن الإنسان عدم الزيغ، ثم ترك التزامهم بذلك راجعا إليهم، فكان ذلك أيضا معيارا آخر وميزانا توزن به مراتب العالمين.

ولو افترضنا أن الله تعالى جعل آيات كتابه كلها متشابهة (غير واضحة ومحتملة) أو كلها محكمة (لا تحتمل إلا ما تدلُّ عليه من المعاني) لم يتحقق أيٌّ من هذه الحكم العظيمة، ولم يترتب عليه الكشف عن مراتب الناس بحسب ما يستحقون، ولم يندفع الخلق بذلك أعلى جهودهم في سبيل معرفة الحق، ليحصل تقربهم إلى الله تعالى من هذا الباب أيضاً.

ومعظم ما ذكره العلماء في فائدة المحكم والمتشابه يندرج تحت ما ذكرناه، وإن عبروا عنه بأساليب مختلفة.

فقد قالوا مثلا: إنه متى كانت المتشابهات موجودة كان الوصول إلى الحقِّ أصعب وأشق، وزيادة المشقة توجب مزيد الثواب.

وهذا صحيح، فإنّ المتشابهات تحوج الإنسان إلى مزيد ضبط لعقله ونفسه، ليصحح تعامله معها بحسب القاعدة المبينة في الكتاب العزيز، فلا يشتّ عن الهدى والحق، ولا يخوض في الزيغ والهوى[1].

ومما لا شكَّ فيه أن في وجود المتشابهات يحوج إلى مزيد تمكن في علوم الآلات والشرائع، وذلك لزيادة ضبط المعاني للآيات وإرجاعها إلى أم الكتاب، وذلك لا يتمُّ إلا بالتعمق في المعارف والعلوم الآلية والمقاصدية. ولا فرق في ذلك بين العلوم النقلية والعلوم العقلية، فلا شك أن وجود المتشابهات عامل مهم على زيادة الاهتمام بهما معا[2].

ووجود المتشابهات في القرآن عامل من عوامل تعدد المذاهب ولا سيما في الفقه، حيث لا مانع من أن يتعدد الاجتهاد لكون الأمور عملية، ولا مانع من تعدد طرق العمل بين الناس، بل ربما يكون ذلك

(1)انظر: ابن عادل الحنبلي، اللباب، نقلا عن الإمام الرازي في تفسيره. (5/ 34). مع توجيه وتحرير.

(2) انظر: ابن عادل الحنبلي، اللباب، نقلا عن الإمام الرازي في تفسيره. (5/ 34). مع توجيه وتحرير.

سبب إثراء فكري وعمليٍّ. وأما في مجال العقائد فلا شك أن وجود المتشابهات يتسبب بصورة أو أخرى في تكثير الأفهام واختلافها، وهذا الأمر من جهة التكليف مساعد في تحقيق التمايز بين البشر في الالتزام بالشريعة والعمل على فهمها الفهم الصحيح، وهو بذلك عامل يساعد في زيادة الاجتهاد والتنافس بين المسلمين، ولكنه من جهة أخرى قد يكون عاملا في اختلاف المسلمين، ومع أن ذلك غير مقصود للقرآن، فالمقصود الوحدة وليس الكثرة، ولكن لما كان لا يتحقق الامتحان مع كون الكتاب كله لا يحتمل إلا وجها واحدا، فقد وجدت المتشابهات من الآيات لتحقيق إمكان الامتحان والفحص ومن ثمَّ التمايز بين البشر بحسب القواعد المقررة، فمنه من يصيب ومنهم من يخطئ، {إِنَّ هَـذَا الْقُرْآنَ يِهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْراً كَبِيراً} الإسراء9، {وَمَا جَعَلْنَا أَصْحَابَ النَّارِ إِلَّا مَلَائِكَةً وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا لِيَسْتَيْقِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَيَزْدَادَ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَاناً وَلَا يَرْتَابَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْمُؤْمِنُونَ وَلِيَقُولَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَالْكَافِرُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلاً كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ وَمَا هِيَ إِلَّا ذِكْرَى لِلْبَشَرِ} المدثر31، {إِنَّ اللَّهَ لاَ يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُواْ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَـذَا مَثَلاً يُضِلُّ بِهِ كَثِيراً وَيَهْدِي بِهِ كَثِيراً وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلاَّ الْفَاسِقِينَ} البقرة26.

ولا فرق في ذلك بين إنزال كتاب وبين إرسال الرسل، فبعض الناس يؤمن بالرسل وبعضهم يكفر، فيكون ذلك كله سببا في تمييز الناس وتمحيصا لهم.

ولذلك قال الإمام الرازي في تفسيره لهذه الآية:"لو كان القرآن محكماً بالكلية لما كان مطابقاً إلا لمذهب واحد ، وكان تصريحه مبطلاً لكل ما سوى ذلك المذهب ، وذلك مما ينفر أرباب المذاهب عن قبوله وعن النظر فيه ، فالانتفاع به إنما حصل لما كان مشتملاً على المحكم وعلى المتشابه ، فحينئذ يطمع صاحب كل مذهب أن يجد فيه ما يقوي مذهبه ، ويؤثر مقالته، فحينئذ ينظر فيه جميع أرباب المذاهب ، ويجتهد في التأمل فيه كل صاحب مذهب ، فإذا بالغوا في ذلك صارت المحكمات مفسرة للمتشابهات ، فبهذا الطريق

يتخلص المبطل عن باطله ويصل إلى الحق[1]."انتهى

وبهذا الوجه تصير المتشابهات سببا في اهتداء العديد من الناس لما أنها تدفعهم دفعا إلى زيادة التعمق والنظر واتباع الطرق العلمية الصحيحة، مما يترتب عليه اهتداؤهم عادة بفضل الله تعالى.

كما ذكر الإمام الرازي وجها آخر في غاية الإفادة وبه يظهر جانب مهم من جوانب كون القرآن هداية للبشر، نورده بكلماته فقد قال:"الوجه الخامس: وهو السبب الأقوى في هذا الباب أن القرآن كتاب مشتمل على دعوة الخواص والعوام بالكلية ، وطبائع العوام تنبو في أكثر الأمر عن إدراك الحقائق ، فمن سمع من العوام في أول الأمر إثبات موجود ليس بجسم ولا بمتحيز ولا مشار إليه ، ظن أن هذا عدم ونفي فوقع في التعطيل ، فكان الأصلح أن يخاطبوا بألفاظ دالة على بعض ما يناسب ما يتوهمونه ويتخيلونه ، ويكون ذلك مخلوطاً بما يدل على الحق الصريح ، فالقسم الأول وهو الذي يخاطبون به في أول الأمر يكون من باب المتشابهات، والقسم الثاني وهو الذي يكشف لهم في آخر الأمر هو المحكمات[2]."انتهى

وقد يبدو هذا الوجه لبعض الناس غريبا أو مندفعا، ولكن بعد التأمل، فإنه من أهم الوجوه كما قال الرازي، فإن أمور الإلهيات Ôخاصة- من أبعد الأمور تصورا عن الخلق، ولذلك يظهر أن تبيين الحقائق من هذا الوجود يكون بعيدا عن أنظار الخلق وتصوراتهم، ولذلك فإن أقرب الممكن في هذا المجال ضرب الأمثلة مع ذكر ضوابط تشير إلى الحق وتدفع الناظر عن أن يميل إلى الباطل. فالبيان المطابقي لهذا الوجود باللغة المتعارف عليها بين البشر وخاصة بما اشتهر من تعاملها في أحوال البشر والمخلوقات، يكون بعيدا عن أذهان البشر، لأنهم يميلون عادة إلى ما يوافقهم في الحقيقة أو ما كان من جنسها، ولذلك فإنهم يبادرون بحمل المعاني على ما تعارفوا عليه، فيبتعدون بذلك عن الأصل الذي قرره القرآن من أن الله تعالى ليس كمثله شيء، ولذلك فإن الحكمة أن يتمَّ استعمال الآيات المتشابهات Ôفي النظرة الأولى- مع بيان ضوابط

---

(1) وانظر أيضا: ابن عادل الحنبلي، اللباب، نقلا عن الإمام الرازي في تفسيره. (5/ 34)، فقد نقل ذلك كله عن الإمام الرازي، مع عزوه ونوع تصرف.

(2) كما ذكر هذا الوجه ابن عادل في تفسيره المسمى باللباب،(5/ 34).

وقواعد تمنع الطالب للحق من الزيغ كل الزيغ، بل تدفعه إلى الحق دفعا لو استقام. فيتحقق بذلك كون المتشابهات هداية وفتنة معاً.

ولا بدَّ من ملاحظة أن الآية الكريمة قد جعلت لكل من المحكم والمتشابه وصفا لازما عن جعل الله تعالى لها كذلك في نفسها، وهذا الوصف عبارة عن إخبار بما يلزم عن كون الشيء واضحا (محكماً) في الكتاب، وما يلزم عن كون الشيء غير واضح (متشابه). وهذه الأوصاف في الحقيقة عبارة عن الطريق التي طلب الله تعالى من الناس أن يتبعوها في تعاملهم مع المحكم والمتشابه، وسوف نبينها فيما يأتي:

طريقة التعامل مع الآيات المحكمات

طريقة التعامل مع المحكم من الكتاب هو لزوم جعله أُمّاً للكتاب، أي أصلا له، ومرجعاً لغيره؛ فإنَّ الوصف الذي وصف به الله تعالى الآيات المحكمات هو أنها **"أمُّ[1] الكتاب"، وأمُّ الشيء أي أصله والمعتمد عليه وما إليه المرجع**، وكذلك قال البيضاوي في تفسير قوله تعالى:" { هُنَّ أُمُّ الكتاب } أصله يرد إليها غيرها"، ولم يصف الله تعالى المحكمات بأنها أمُّ الكتاب إلا ليرتب عليه وجوب الاعتماد عليها واتباعها والرجوع إليها عند الاختلاف، أو عند عدم تبين المقصود من المتشابهات.

ومعنى ردِّ المتشابه إلى المحكم أن المعنى المراد منها هو معنى يوافق المحكم، لكن قد يكون بالإجمال، كما هو مسلك كثير من المتقدمين والمشهور عنهم، وقد يكون بالتفصيل وهو مسلك كثير من المتأخرين والمشهور عنهم[2]، وقد عبَّر عنه البيضاوي فقال:"التوفيق بينها وبين المحكمات"، وعلَّق القونوي:"وهذا معنى ردِّ غير المحكمات إليها، والتوفيق بأن يحمل المتشابه على معنى يناسب المحكم، ولا يخالفه"، وهذا بناء

---

(1) والسرُّ في إفراد لفظ الأم مع أن المحكمات جمع، هو أن جميع الآيات المحكمات راجعة إلى معنى واحد لا اختلاف فيها، ولا تنافر بينها. وبذلك تعرف السبب الذي من أجله تسبب الزيغ عن المتشابه والتفرق حوله، ولم يلزم ذلك عن المحكم.

(2) انظر: القونوي، حاشية على البيضاوي، (6/ 18)، مع تصرف وتوضيح.

على أن منشأ التشابه المخالفة للظاهر[1].

وإذا كانت المحكمات أمَّ الكتاب، فبالضرورة، تكون أمّا للمتشابهات أيضا، فمعنى الآية الكريمة: إن المحكمات هي أم (أصل، ومرجع) في فهم المتشابهات.

فالكتاب مؤلف من محكم ومتشابه، فإذا كانت المحكمات أما للكتاب جملة، فهي أم للمتشابهات بلا ريب.

والتعبير (بأمّ) مفردة لتشبيهها كلها بأم واحد، لأن الباقي يرجع إلى الجميع لا إلى كلِّ واحدة، وكلٌّ من المتشابهات يرجع إلى ما يناسبه من المحكمات لا إلى الجميع، فقوله تعالى(أمرنا مترفيها ففسقوا فيها)[الإسراء:16] يردُّ إلى قوله تعالى (إنَّ الله لا يأمر بالفحشاء)[الأعراف:28]، فيؤول إما بالحذف أي أمرنا مترفيها ومتنعميها بالطاعة ففسقوا فيها أو يحمل الأمر على المجاز أي حملنا متنعميها على الفسق، ولا يحمل ولا يردُّ إلى غيره من المحكمات[2].

فالمراد بالكتاب مجموع القرآن إذا حملت الإضافة على معنى في، أو ما عدا المحكمات إن حملت على معنى اللام[3].

فصار الطريق واحدا في القرآن، وهو لزوم الأخذ بالمحكم، وإرجاع المتشابه إليه، عند توهم وجود تعارض بين المتشابه وبين المحكم. فالمتشابه من حيث هو كذلك محتمل لمعانٍ عدة، وليس كلُّ واحد من هذه المعاني التي يحتملها القارئ يصح أن يحمل الآية المتشابهة عليه، بل المعاني التي يجب حمل المتشابهات علهيا هي المعاني المأخوذة من الآيات المحكمة. ومن ههنا وجب إرجاع الآيات المتشابهة إلى الآيات المحكمة، فإذا تمَّ ذلك الإرجاع، فقد حصل المقصود، وهو الرجوع إلى المحكم من الكتاب فقط، لأنا بذلك الإرجاع (التأصيل) لا نحتكم إلا إلى المحكم لا إلى المتشابهة، فيكون الحقُّ واحدا، لا تخالف ولا تعارض

---

(1) انظر: القونوي، حاشيته على البيضاوي، دار الكتب العلمية، (6/ 20).

(2) انظر القونوي: حاشية على البيضاوي، دار الكتب العلمية، (6/ 19).

(3) انظر: القونوي، حاشية على البيضاوي،(6/ 18).

ولا تناقض أصلا.

ومن هذا يفهم أن التعارض إنما يظهر إذا لم يتمَّ الالتزام بهذه القاعدة بأن تمَّ الإرجاع والتأصيل بناء على اعتماد المتشابهات أما للكتاب لا العكس، أو أسيء تطبيقها، فإذا اتخذت المتشابهات أما للكتاب، فقد تعدد المعنى واختلف الفهم، وتعارض المحصول، ووقع اختلال النظام المطلوب تحقيقه.

إذن الطريقة الواجب اتباعها هي طريقة إرجاع معنى المتشابه إلى معنى المحكم لضبط المتشابه لأنه محتمل أو مجمل، والمحتمل لا يمنع الاختلاف بنفسه، والمجمل لا يفيد معنى كافيا بنفسه. أما المحكم فهو الضابط لهذين المقصودين.

ومن هنا ظهر عند العلماء طريقة التأويل، وهي في حاصلها إرجاع آية إلى آية أخرى، أو ترجيح معنى على معنى آخر بالرجوع إلى المقطوع به وإلى المحكم الذي لا تنازع فيه. والذين يتبعون هذه الطريقة هم الذين يملكون أسسا عملية وعلمية لا يمتلكها غيرهم، وهم المعبر عنهم بالعلماء الراسخين في العلم الذين أمر الله تعالى البشر باتباعهم، وأمر العامة من الناس بالرجوع إليهم

-عدم التحكم بتسليط آراء العوام القاصرة في آيات القرآن، بل لا بدّ من الرجوع إلى العلماء الراسخين في العلم.

قال تعالى {أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاء اللَّيْلِ سَاجِداً وَقَائِماً يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُوا الْأَلْبَابِ} الزمر9

وقال تعالى {وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلاَّ رِجَالاً نُّوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُواْ أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ} النحل43

وقال تعالى {وَإِذَا جَاءهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُوْلِي الأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلاَ فَضْلُ اللّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لاَتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلاَّ قَلِيلاً} النساء83

فالتمييز بين الذين يعلمون الكتاب والدين وبين الذين لا يعلمون ذلك أمر أصيل راسخ في الدين

الإسلاميّ، وهو راسخ أيضاً عند المسلمين في تاريخهم وحاضرهم، ولا يهمنا ما يتنطع به بعض المتحذلقة الذين يريدون أن يعزلوا علماء الأمة عن عامة البشر، فيوهمون الناس جميعا أنهم لا حاجة لهم إلى اتباع العلماء، وأنه لا فرق بينهم وبين علمائهم من هذه الناحية. ولا نلتفت إلى أولئك الذين يزعمون أن الرجوع إلى العلماء يستلزم أن العلماء قد استلبوا لأنفسهم إحدى صفات الألوهية، وأنهم لا يريدون إلا التحجير على عقول الخلق، وأنهم لا يريدون بذلك إلا التسلط على المسلمين والتعاون مع السلطان الزماني للتمكن من انتهاب ثروات الخلق! فهؤلاء الزاعمون إنما يصدرون عن سوء مقصد وظلمات بعضها فوق بعض، ولا نتصور أن ذلك يصير لهم منهجا إلا إذا كانوا موغلين في القدح في أصل الدين وفي تاريخ المسلمين.

إذن، يتبين لنا أن إرجاع آية إلى آية أخرى أسلوب قرآني مطلوب، بل واجب في حال عدم إمكان غيره لفهم آية معينة، بحيث إذا لم نستعمله كانت متشابهة.

وإرجاع آية متشبهة إلى آية محكمة معناه أننا يجب علينا أن نتبع المحكم من آيات القرآن، أي يجب علينا أن يكون عملنا تابعا للمحكم، لا للمتشابه، فكون المحكم أمَّ الكتاب، معناه أن المتشابه تبع للمحكم. فالذين يُرجعون المتشابهات إلى المحكمات، يتبعون المحكم إذن لا المتشابه، وهذا هو الأسلوب القرآني المطلوب.

طريقة الذين في قلوبهم زيغ[1]

إذا تبين لنا أن المطلوب عمله هو اتباع المحكم بالطريقة السابقة، فهذا معناه أن العامل بالحكم والمتبع له، فهو مصيب له، لا زائغ عنه، ولا منحرف عنه، ولذلك فقد ذكر القرآن حكم الذين في قلوبهم زيغ بعد بيان موقع المحكم في القرآن الكريم. فذكر مباشرة بعد قوله تعالى (هنَّ أم الكتاب)، طريقة عمل الذين في قلوبهم زيغ، فقال رب العزة(فأما الذين في قلوبهم زيغ[2] فيتبعون ما تشابه منه)، وجاء التعبير

(1) الزيغ أخصَّ من الميل، فالزيغ الميل عن الاستقامة إلى أحد الجانبين، وزاغ ومال متقاربة لكن زاغ لا يقال إلا فيما كان عن حقٍّ إلى باطل.

(2) تنكير كلمة زيغ في الآة للتحقير أو للتفخيم، والأول أبلغ. (قونوي)

بحرف الجر (في) لإفادة أن الزيغ تقرر في قلوبهم واستولى عليها بحيث لا يرجى النجاة والخلاص عن تلك البليات. والزائغون عن الحق هم المبتدعة بمختلف أصنافهم وتنوعاتهم، ولا يختصون بالمسلمين فقط بل ربما يراد بهم الكفار أيضاً ليدخل اليهود والنصارى والعلمانية والحداثة العبثية وغيرها من المذاهب الحديثة والقديمة.

إذن في مقابل عمل الذين ليس في قلوبهم زيغ، يوجد أناس في قلوبهم زيغ:

فإذا كان الفريق الأول: يتبع المحكم، وهو الواجب، تبعا لكون المحكم أمَّ الكتاب.

فالفريق الثاني: يتبع المتشابه!

ومعنى اتباع المتشابه: جعل المحكم تبعا للمتشابه، أو الاحتكام إلى المتشابه بدل الاحتكام إلى المحكم، فهذا هو الاتباع، ويحصل بعدم الرجوع في فهم المتشابه إلى المحكم والاكتفاء بالمتشابه، أي بعدم التسليم بكون المحكم أمَّ الكتاب ومنه المتاشبه، كما يقال فيمن يتبع النبيَّ ﷺ فمعناه أنه يجعل عمله واعتقاده تبعاً لعمل الرسول ﷺ واعتقاده[1].

---

(1) هاك مثالين على التعلق بالمتشابه دون اعتبار المحكم:

المثال الأول: مَن يتعلق بما يظهر له من قوله تعالى (يد الله فوق أيديهم) فقط، دون الرجوع إلى المحكم من نفي الشبه بين الله تعالى والمخلوق، وذلك لا يتم إلا بنفي الأعضاء والأجزاء والأدوات، ومنه حمل اليد على الآلة المعروفة للمخلوقات من الحيوان والإنسان وغيرها، والأصل في اليد أنها واسطة (آلة) للفاعل في تحصيل فعله، وهذا المعنى لا يليق بالله تعالى على الحقيقة، ففعل الله تعالى لا يتوقف على آلات، ولذلك اتفق أهل الحقِّ على صرف اليد عن هذا المعنى الباطل، فإما أن يفوض العلم بها إلى الله تعالى (ولا يتكلم فيها ولا يقال صفة ولا غير صفة)، فيكتفى بالمعنى الظاهر من الآية وهو أن الله تعالى مع المؤمنين يؤيدهم بنصره وقوته ومعونته وهو المعنى المتفق عليه عند الجميع، أو تؤول بصفة معنى لا نعلم إلا ما ورد في الكتاب عنها، ونتوقف عما فوق ذلك (قول الأشعري والباقلاني)، أو نؤلها بإرجاعها إلى المحكمات من الصفات من القدرة والحكمة والإتقان (قول أكثر الأشاعرة وهو الأقرب إلى التحقيق).

وإذا كان الفريق الأول المتبع للمحكم غير زائغ عن الحق والصواب.

فإنَّ الفريق الآخر، وهو المتبع للمتشابه زائغ عن الحق والصواب، ولذلك فإنهم جعلوا أمَّ الكتاب هو المتشابه لا المحكم، ومعنى جعلهم المتشابه أم الكتاب، يستلزم بالضرورة الزيغ عن المحكم، لأنَّ المتشابه لا يوجد في ما يحدد معناه من ذاته، ولكن يمكن تعيين معناه الصحيح أو الوقوف عند حدِّ عدم الوقوع في الغلط والخطأ إذا تمّ اتباع المحكم وجعل المتشابه تابعا له. أما إذا لم يفعل ذلك، فإن من لا يقوم بذلك يكون زائغا عن الحق بالضرورة.

إذن

فإنَّ الذي يتبع المحكم بالمعنى السابق، فليس بذي قلب زائغ.

والذي يتبع المتشابه بالمعنى السابق، ذو قلب زائغ عن الحقِّ.

وإذا قلنا إن المتشابه هو اللفظ المجمل أو المحتمل الذي لا يتضح مقصودها، أو لمخالفة ما يظهر منها لأول النظر الثابتَ بالآيات المحكمات. إذن فإن اتباع المتشابه يتعين في أحد أمور:

المثالُ الثاني: التعلق بمجرد ما يزعم بعضهم أنه ظاهر له من قوله تعالى (الرحمن على العرش استوى) فيقول إن الاستواء هنا هو الجلوس والقعود والمماسة والاستقرار ويتضمن ذلك إثبات الحد لذات الله تعالى...الخ، عازفين عن النظر للمحكمات النافية للتشابه بين الله تعالى وبين مخلوقاته، ولذلك بالغ بعضهم في ذلك التمسك حتى زعم "بأن العرش نوعه قديم، فالله تعالى متمكن فيه تمكن ذي المكان في مكانه، كما نقل عن ابن تيمية من أصحاب الحديث مع علوه في العلوم النقلية والعقلية، لكنه ممن اتبع هواه وأضله الله على علمه وهو من غلاة المجسمة، قال الجلال الدواني في بحث الحدوث: وقد رأيت في بعض تصانيف ابن تيمية القول به في العرش"، أي:القول بقدم العرش بجنسه."اهـ[القونوي:**حاشيته على البيضاوي** (6/ 23).

وقد أعدنا نحن شرح هذين المثالين بشيء من التفصيل والترتيب والتقريب، وهما اللذان ذكرهما القونوي في حاشيته.

الأول: إما حملها على معنى آخر غير راجع إلى المعاني المحكمة، أو معارض لها.

الثاني: الأخذ بما يظنُّه الواحد ظاهرا منها مع معارضته للمحكمات من الآيات.

وهذا يستلزم بالضرورة جعل المحكم غير محكم، وهو عين ما وقع فيه بعض المجسمة وغيرهم من أهل الأهواء.

وهذا يستلزم كما قلنا:

الابتعاد عن المحكم، وجعل الأصل هو المتشابه خلافا للقانون الذي أوجبه الله تعالى في كتابه العزيز.

سبب اتباع المتشابه

ما هو السبب الذي يدفع بعض الناس إلى اتباع المتشابه وترك الأخذ بالمحكم وترك ردِّ المتشابه إلى المحكم.

لقد بين القرآن العزيز أن السبب أحد أمرين كليين:

الأول: يتبعون المتشابه Óبالمعنى السابق للاتباع- ابتغاءً الفتنة.

الثاني: يتبعون المتشابه Óبالمعنى السابق للاتباع- ابتغاءً تأويل المتشابه.

والتأويل معناه معرفة ما يؤول إليه المتشابه من المعنى، قال ابن عطية:"والتأويل هو مرد الكلام ومرجعه والشيء الذي يقف عليه من المعاني ، وهو من آل يؤول ، إذا رجع."انتهى، ولكن الذم كما نلاحظ لم يتوجه على مجرد العمل على معرفة التأويل، وإلا لكانت كل معرفة للتأويل مذمومة، ولكان التأويل نفسه مذموماً. ولكان معنى التأويل منحصرا في تحريف معنى الآية عن معناها الذي تدل عليه. ولكن كل ذلك غير صحيح. بل تعلق الذم بطلب التأويل على منازع الزائغين الفاسدة وإرادتهم حمل المتشابهات من الآيات على ما يريدون من مقاصد باطلة، ثم جعل تلك المشتابهات من الآيات بعد حملها على ما يريدون الأصل في الكتاب، بتقديمها على المحكمات منه! ولذلك توجه الذمُّ عليهم.

أما أن الذم لم يتعلق بمعرفة التأويل ولا بالبحث من أجل معرفة التأويل لمجرد المعرفة، فلأن الله تعالى قد مدح نفسه بأنه عالم بالتأويل لهذه الآيات المتشابهات، ومجرد مدح الله تعالى لنفسه بأنه عالم بالتأويل، فهذا مستلزم لأن التأويل في نفسه غير مذموم.

وأما أن التأويل ليس هو عين التحريف، فلو كان التأويل مذموما في جميع أحواله، بناء على معنى أن التأويل هو التحريف، لكان الله تعالى قد مدح نفسه بالعلم بتحريف القرآن، وهذا باطل كما لا يخفى على عاقل. ولكان أحدى خصائص الراسخين في العلم هو العلم بتحريف القرآن! وهذا غير ملائم كما لا يخفى.

إذن، فإن التأويل معناه ليس التحريف كما يحلو للبعض أن يصوره، بل معرفة ما تؤول إليه هذه الآيات المتشابهة، ومعرفة المعنى الحاصل منها، وإزالة الاشتباه عنها بصورة أو أخرى!

إذن يبقى السببان اللذان يتطلع إليهما الزائغة قلوبهم عن المحكم الذي هو الحقُّ، أمرين ليسا هما السبب الفعليَّ الذي أنتج الزيغ، بل هما أمران يطمح إليهما من تحقق في قلبه الزيغ.

إذن، يتحصل لنا مما مضى، أنَّ الزائغ قلبه عن الحق، الذي وضحناه فيما مضى، وهو اتباع المحكم، وإرجاع المتشابه إلى المحكم، وسوف نزيد ذلك وضوحا فيما بعدُ، لا يملك إلا أن يتبع المتشابه، ومعنى اتباع المتشابه هو جعل المحكم تبعا للمتشابه، وزعم أن المتشابه هو أصل الكتاب وأمه بدلا عن المحكم! وهذا هو أصل الزيغ وسببه!

ولا سبب لذلك

أولاً: طلب تحقيق الفتنة

أن يكون الزائغ مبتغيا لتحقيق الفتنة بين المسلمين باتباعه للمتشابه وحمله للمحكم على المتشابه. أي إنه يكون قاصداً إيقاعَ الفتنة بهذه الطريقة، وهي صرف الناس عن المحكم، ودفعهم إلى التعلق بالمتشابه، وجعل المحكم تابعاً للمتشابه.

وقال مجاهد: "ابتغاء الفتنة هو ابتغاء الشبهات واللَّبس، ليضلوا بها جهَّالهم. وقال الربيع والسدِّي: الفتنة: طلب الشرك، وقال الأصمُّ: متى وقعوا في المتشابهات، صار بعضهم مخالفا للبعض في الدين، وذلك يفضي إلى التقاتل، والهرْج والمَرْج. وقيل المتمسِّك بالمتشابه يقرِّرُ البدع والأباطيل في قلبه، فيصير مفتوناً بذلك الباطل عاكفا عليه، ولا يقلع عنه بحيلة ألبتة لأن الفتنة في اللغة: التوغُّل في محبة الشيء، يقال فلان مفتونٌ بطلب الدنيا، أي موغل في طلبها. وقيل الفتنة في الدين هي الضلال عنه، ومعلوم أنه لا فتنة ولا فساد أعظم من الفتنة في الدين والفساد فيه[1]."

ومن الظاهر أنَّ جميع هذه المعاني احتمالات صحيحة لطلب الفتنة.

وقد لخص الإمام البيضاوي كيفية الفتنة التي يبغون تحصيلها وتحقيقها باتباع المتشابه، فقال:" { فَأَمَّا الَّذِينَ فى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ } عدول عن الحق كالمبتدعة . { فَيَتَّبِعُونَ مَا تشابه مِنْهُ } فيتعلقون بظاهره أو بتأويل باطل { ابتغاء الفتنة } طلب أن يفتنوا الناس عن دينهم **بالتشكيك والتلبيس ومناقضة المحكم بالمتشابه** . { وابتغاء تَأْوِيلِهِ } وطلب أن يؤولوه على ما يشتهونه، ويحتمل أن يكون الداعي إلى الاتباع مجموع الطلبتين ، أو كل واحدة منهما على التعاقب. والأول يناسب المعاند والثاني يلائم الجاهل."انتهى

إذن فالذي يبتغي الفتنة يتوسل إلى ذلك بأسباب[2]:

الأول: **التشكيك والتلبيس،** أي بإلقاء الشكِّ في قلوب الناس في باب الاعتقاد قصداً لإلقاء الشر والفساد.

الثاني:**مناقضة المحكم بالمتشابه،** لأنهم يضربون القرآن بعضه ببعض، ويظهرون التناقض بين معانيه إلحاداً منهم وكفراً. ويمكن أن يقصدوا من ذلك التشكيك بأنه لو كان من عند الله لما كان مبهماً. فهما نوعان من التشكيك، الأول يحصل بالمناقضة، والثاني بدعوى أن الإجمال إبهام وتلبيس وعبث، والأول أظهر مع احتمال الثاني.

(1) ابن عادل الحنبلي، **اللباب في علوم الكتاب**، دار الكتب العلمية،(5/ 38).

(2) انظر: القونوي، حاشية على البيضاوي، دار الكتب العلمية، (6/ 24).

ويتوصلون إلى تلك الفتنة بتأويله بشرط عدم الرجوع إلى المحكم من الكتاب، بل تأليا على الله تعالى وتحكما بأوهامهم وشهواتهم، وهذا هو التأويل المذموم مطلقا لأنه تحكم مطلق بالهوى، وهذا هو التأويل المفضي إلى الفتنة، لا مطلق التأويل، فليس كلُّ تأويل كذلك لأن القرآن مدح الله تعالى بأنه يعلم تأويله أي ما يؤول إليه حال معنى المتشابه، وهذا ليس بمذموم ويستحيل أن يكون تحكما بهوى.

ولا يخفى كما قال الإمام البيضاوي أن الداعي إلى اتباع المتشابه قد يكون مجموع الطِّلْبتين[1]، بل قد يقال إنه الظاهر المتبادر، إذ العطف بالواو، لكن الأول بالتعلق على ظاهره، والثاني بالتأويل الباطل.

والجاهل الذي هو غير عارف بالحقِّ والتأويل الصحيح[2] لتحيره يتبع المتشابه تارة بتعلقه بالظاهر فيلزمه ابتغاء الفتنة، وأخرى بابتغاء تأويله الباطل على ما يشتهيه لكونه مقهوراً تحت هواه، يتبعه كلما دعاه[3].

ويضاف إليها حيلة معاصرة جديدة أضافها بعض المنحرفين، وهي أن المقصود من المتشابهات حكمة عظيمة بزعمهم وهي إتاحة المجال لكل فرد من أفراد الجنس البشري أن يقول في القرآن ما يريده، وأن يغير ذلك المعنى الذي يحبه ويميل إليه، بحيث يتحقق في القرآن روح الحداثة بمعناها الفلسفي المعاصر الباطل، ومع ذلك كله، فإنَّ المتشابه لكونه متشابها يبقى محتملا لجميع هذه المعاني التي يلبسها إياه الملبِّسُ، وبهذا تتاح الفرصة العظيمة أمام الناس جميعاً للدخول في الإسلام وليقولوا ما يريدون أنْ يقولوا به بعدُ من عقائد وأقوال، فلا يهمُّ ما يعتقدون ما دام من الممكن التلبيس على الخلق بأنه مما يحتمله اللفظ ومما

---

(1) الطِّلْبَة والطَّلِبَةُ: المطلوب.

(2) فالتأويل يطلق تارة على التأويل الباطل، وأحيانا على التأويل الصحيح المطابق للواقع، ولذلك تظهر فائدة (الراسخين في العلم) فهؤلاء عندهم المكنة في التأويل برد المتشابه على أم الكتاب الذي هو المحكم، ويؤولون تأويلاً يطابق مقتضى المحكم، وهذا هو المراد بقيد (في العلم). ولقد أغرب من قال إن المراد بالعلم: العلم الإيمان. [قونوي: بتصرف]

(3) انظر: القونوي، حاشية عليالبيضاوي، دار الكتب العلمية، (6/ 24).

يمكن إدراجه تحت المتشابه.

ومن الظاهر أنَّ هذا القول عين الزندقة، وقلبٌ للحقائق بطريقة ماكرة! وهذا فيه قلب لحقيقة المتشابه، ولمعنى اتباع المحكم دون المتشابه، ومخالفة صريحة لطريقة القرآن التي وضحناها، وإن كان يزعمها هذا الزاعم عين الحكمة، والطريقة الوحيدة لجعل الإسلام ديناً عالمياً، ولكن فساد هذه الشبهة لا يخفى على علماء الدين، فضلاً عن الطلاب المبتدئين إذا تأملوا قليلاً.

فليحذر أهل العلم إذن، والناس أجمعون من الطرائق المعاصرة التي يبتكرها الذين يُـلَـقَّـبون بمفكري الأمة والداعين إلى نهضتها ليصرفوا الناس عن ما حققه علماء الدين بدعوى الحداثة، والمعاصرة، وما هذه الدعوة إلا إلحاد وزيغ.

ثانياً: ابتغاء التأويل

أن يكون الزائغ قد ظنَّ أن المعاني الحقيقية في القرآن مخبوءة في المتشابه لا في المحكم، فلا يرضيه ولا يكفيه المعاني المحكمة التي ذكرها الله تعالى في المحكمات من الآيات، بل تراه طامعا إلى اكتناه سرِّ المتشابهات زاعما أن الحق الأعلى مخبوء في المتشابه لا في المحكم!

وإذا لم يكن المتشابه مُظْهِراً بنفسه للمعنى الحقِّ الذي يؤول إليه، ولذلك اعتبر متشابهاً، وما دام لم يَعْتَبِرْ هذا الزائغُ المحكمَ مَرْجِعاً، فلم يبقَ عنده إلا أن يعتبر الهوى والشهوة مرجعاً في إلباس المتشابه معنى من عنده! وهو سبب للفتنة أيضا إذ يزعم أن ما في هواه هو الحق بناء على اتباعه هو لا غيره، فإنَّ المتَّبِعَ لشيءٍ لا يتبعه إلا معتقدا أنه الحق، فتنشأ الفتنة ôبالضرورة- بناء على جعل تأويل المتشابه غير مقيد بالحكم، وهو أصل الزيغ كما بيناه!

وهذا هو عين الزيغ عن القانون المذكور آنفا في الآية الكريمة.

إذن بهذا نكون قد أوضحنا الطريق الذي يتبعه من هو زائغ ومن هو غير زائغ عن الحق المبين في الآيات المحكمات.

كلام عن التأويل

إذا تبين لنا مما مضى أن للمتشابه تأويلا، وأن الطريق الصحيح في التعامل مع المتشابه هو في جعله تابعا للمحكم، فالطريق الوحيدة لاتباع المحكم دون المتشابه تنحصر في أحد أمرين:

الأمر الأول: أن يتمَّ صرفُ المتشابه عن المعنى الذي يتوهم فيه بلا دليل، إلى معنى من معاني النصوص (الآيات) المحكمة، وبهذا يتحقق جعل المحكمات من الآيات أما للكتاب، وأصلا لها وتابعة لها في المعنى. ولا يصحُّ أن يتمَّ هذا العمل إلا بدليل (قرينة) تسمح بإرجاع المتشابه من الآية المعينة إلى معنى من معاني المحكم دون غيره، وأقصد بذلك أن الآيات المحكمات، دالة بالضرورة على معانٍ معينة متيقنة، ويمكن عدُّها، أما المتشابهات من الآيات، فكل آية من هذه الآيات قد يصح أن ترجع إلى بعض المعاني المستمدة من الآيات المحكمات دون غيرها، والضابط الذي يصحح إرجاع تلك المتشابهات إلى بعض المحكمات دون غيرها لا بدَّ أن يكون معتمدا على دليل ونظر لا على مجرد هوى وتحكم. ولا شكَّ أنَّ القادر على ذلك الإرجاع، والمتأهل على إنجاز هذه العملية ôمن البشر- هو العالم الراسخ في العلم دون غيره. أما الله تعالى، فهو العالم بلا سبب ولا كسب ولا توقف على أدلة ونظر إلامَ تؤول تلك المتشابهات، وما هو حاصل معناها، ولذلك قال بعض المحققين من المفسرين كالقونوي تبعا للبيضاوي: إنَّ ما مدح الله به الراسخين من الرسوخ في العلم، وما ختم به الآية من قوله (وما يذكر إلا أولو الألباب) ما هو إلا لحسن النظر وإشارة إلى ما استعدوا به للاهتداء إلى تأويله، فمعنى التذكر هو التفكر والنظر، ومعنى حسن التفكر: كونُه جامعاً لشروطه، ومن جملة شروطه هنا ردُّ المتشابه إلى المحكم(وأما الذين في قلوبهم زيغ) فلم يراعوا هذا الشرطَ في تأويل المتشابه، بل اتبعوا أهواءهم، فلا جرم أنهم أخطأوا في التأويل، فضلُّوا عن سواء السبيل[1].

وهذا هو معنى طريقة التأويل.

الأمر الثاني: قد يتمُّ تحقيق مفهوم جعل المحكم هو الأصل، وهو المرجع، حصر الاتباع فيه دون

---

(1) انظر حاشية القونوي على البيضاوي، دار الكتب العلمية،(6/ 28)، ببعض تصرف وترتيب مني.

غيره، بطريقة أخرى مغايرة بنحو من التغاير للطريقة السابقة، وذلك بأن يقال: لا يلزمنا البحث عن المعنى التفصيلي الذي يرجع إليه ويؤول إليه المتشابه من القرآن، بل يكفينا الوقوف عنده والقناعة بمجرد تلاوته، وتفويض تحقيق الكشف عنه إلى الله تعالى فهو الذي أنزله وهو العالم به.

وهذا هو معنى طريقة التفويض.

وكما ترى، فإن الذي يريد تحقيق معنى اتباع المحكم دون المتشابه، لا يمكنه تنفيذ ذلك إلا بأحدى هاتين الطريقتين، وبخلاف ذلك، فهو إما أن يتبع المتشابه، أو يترك المحكم والمتشابه، وكلٌّ من هاتين الوسيلتين زيغ كما لا يخفى.

ونحن نستطيع أن نرى هاتين الطريقتين (أعني التأويل، والتفويض منصوصا عليهما أو مشارا إليهما) في هذه الآية الكريمة، وبيان ذلك كما يأتي:

من االمعلوم أن قوله تعالى (وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا)

قد اختلف العلماء في أنَّ الواو في قوله تعالى والراسخون في العلم، هل هي

استئنافية[1]

(1) هذا قول الأكثر على ما قاله الشربيني في السراج المنير (1/ 227)، وذكر أنه قول أبي بن كعب وعائشة وغيرهما، كابن عباس في رواية عنه والحسن وعمر بن عبد العزيز وأبي نهيك الأسدي ومالك بن أنس والكسائي والفراء والجلبائي والأخفش وأبي عبيد، كما ذكره أبو حيان في بحره (3/ 28)، وقالوا لا يعلم تأويل المتشابه إلا الله. وعلى هذا القول، فإن الخلق متعبدون في المتشابه بالإيمان به، وأما في المحكم فهم متعبدون بالإيمان به والعمل به. ويجوز أن يكون للقرآن تأويل استأثر الله بعلمه لم يطلع عليه أحدا من خلقه كما استأثر بعلم الساعة ووقت طلوع الشمس من مغربها وخروج الدجال وعدد الزبانية، ونزول عيسى عليه السلام ونحوها.

أو عاطفة[1]؟

وذكر أبو حيان في البحر المحيط (3/ 27) أن الإمام الرازي مال إلى هذا القول قائلاً:"إن المراد بالتأويل ما ليس في الكتاب دليل عليه، مثل: متى الساعة، ومقادير الثواب والعقاب لكل مكلف."، وبناء على ذلك فقد قصر الإمام الرازي علم المتاشبه على الله تعالى، وهذا حقٌّ إذا كانت تلك الأمور متشابهة، وقد يقال: **لا تشابه هنا، فلا تناقض ولا تعارض مع المحكمات في عدم معرفة وقت الساعة ولا في عدم معرفة قدر الثواب والعقاب، ولا غير ذلك مما ذكره غيره. فيوجد فرق بين عدم التعيين في حقنا، وبين التشابه، والله أعلم.**

ويؤيد ذلك ما قاله ابن عطية في تفسيره:"وقالت جماعة من العلماء منهم جابر بن عبد الله بن رئاب وهو مقتضى قول الشعبي وسفيان الثوري ، وغيرهما : المحكمات من آي القرآن ما عرف العلماء تأويله وفهمو معناه وتفسيره والمتشابه ما لم يكن لأحد إلى علمه سبيل مما استأثر الله بعلمه دون خلقه قال بعضهم : وذلك مثل وقت قيام الساعة وخروج يأجوج ومأجوج والدجال ونزول عيسى ونحو الحروف المقطعة في أوائل السور .

قال القاضي رحمه الله : **أما الغيوب التي تأتي فهي من المحكمات ، لأن ما يعلم البشر منها محدود وما لا يعلمونه وهو تحديد الوقت محدود أيضاً** ، وأما أوائل السور فمن المتشابه لأنها معرضة للتأويلات ولذلك اتبعته اليهود وأرادوا أن يفهموا منه مدة أمة محمد عليه السلام ، وفي بعض هذه العبارات التي ذكرنا للعلماء اعتراضات ، وذلك أن التشابه الذي في هذه الآية مقيد بأنه مما لأهل الزيغ به تعلق ، وفي بعض عبارات المفسرين تشابه لا يقتضي لأهل الزيغ تعلقاً."انتهى

(1) هذا قول مجاهد والربيع بن أنس. [انظر السراج المنير، للشربيني،(1/ 227)]، وهو قول ابن عباس أيضا في رواية عنه ومحمد بن جعفر بن الزبير، وأكثر المتكلمين.[انظر: أبو حيان، البحر المحيط (3/ 28)]. وذكر أبو حيان خلاصة ما بينه ابن عطية في تفسير هذه الآية: أن ابن فورك رجح هذا القول وأطنب في الاستدلال عليه، وفي قول الرسول ﷺ لابن عباس:"اللهم فقهه في الدين وعلِّمْهُ التأويل" ما يبين ذلك: أي عَلِّمْهُ معانِيَ كتابِك، وكان عُمَرُ إذا وقع مشكل في كتاب الله يستدعيه ويقول له: غص غواص، ويجمع أبناء المهاجرين والأنصار، ويأمرهم بالنظر في معاني كتاب الله.

أي هل يكون الراسخون في العلم معطوفون على لفظ الجلالة، فيكونون من العالمين بتأويله، أو يكون في محل رفع مبتدأ، فلا يكونون كذلك. هذا خلاف مشهور بين العلماء. وسوف نبين معنى الآية الكريمة على كلٍّ من الوجهين الجائزين الوقف والوصل.

أما على طريقة الوقف على لفظ الجلالة

فيصير معنى الآية، حصر العلم بتأويل المتشابه بالله تعالى، (وما يعلم تأويله إلا الله) أي لا غيره، وهذا يستلزم أن العلماء الراسخين لا يعلمون تأويله.

ويحتمل الأمر أن يكون الضمير في (تأويله) إما راجعاً إلى مجموع المتشابه أو إلى كل فرد من أفراد المتشابه، فإن كان الثاني فيستلزم أنَّ الراسخين في العلم لا يعلمون شيئا من تأويل أفراد المتشابه مطلقا، وانحصار علم تأويل كلِّ فرد منه، وبالتالي علم تأويل جميع أفراده في الله تعالى. وعلى الأول يلزم أن الراسخين في العلم قد يعلمون تأويل بعض أفراد المتشابه، لكن لا يحيطون علما بتأويل جميعها كما يحتمل عدم علمهم بأيّ من المتشابهات كالثاني.

وقد يقال إن الأظهر ôبناء على هذا الوجه– عودة الضمير إلى كل فرد فرد من أفراد المتشابه، ليرجح انحصار العلم بجميع الأفراد بالله تعالى.

ولكن يبقى من المشكل كيف يتحقق وصفهم بالرسوخ في العلم مع عدم علمهم بأيٍّ من المتشابهات، مما يقتضي أنهم لا يتميزون عن غيرهم من العامة الذين يعلمون المحكم فقط[1]!

ولا جواب عندي عن ذلك إلا بأن يقال: رسوخهم في العلم معناه امتناعهم عن اتباع المتشابه وتقديمه على المحكم، بخلاف غير الراسخ في العلم الذي لا يمتنع عن ذلك ôأعني أنه يتبع المتشابه ويجعله أم الكتاب– فيقع في الذَّمِّ المذكور.

وعلى انحصار العلم بالله تعالى، يكون الراسخون في العلم إنما قالوا ما قالوه (آمنا به كل من عند

(1) وقد ذكر هذا الإشكال الإمام ابن عطية في تفسيره، راجع كلامه وموقفه في نصِّه الذي سننقله لاحقاً.

ربنا) لرسوخ علمهم، وإلا لما كان هناك فائدة في ذكر هذه الصفة، المشعرة بعلية القول، أي إنهم يقولون ذلك القول لرسوخهم في العلم. وهذا القول مؤلف من أمرين:

الأول: آمنا به، أي إما: آمنا بالقرآن أي كلِّه، أو آمنا بالمتشابه مع بقاء كونه متشابها في حقنا غير معلوم التأويل.

وعلى الوجهين يشتمل ذلك القول على تثبيت إيمانهم بالمتشابه مع بقاء كونه متشابها وعدم كونهم عالمين به، وهذا يستلزم توقفهم عن الخوض فيه وتفسير معناه، وإلا دخلوا في جملة المؤولين!

ولا ريب في أن ذلك الموقف يستلزم منهم الوقوف عند حدِّ المتشابه وعدم الخوض في تأويله، والاكتفاء بالمحكم من القرآن، والاعتماد عليه، وهذا معنى راجع إلى كونهم آمنوا بأن المحكم هو أم القرآن أي أصله الذي لا يجوز التراجع عنه ولا إبطال حكمه. ويتحقق بهذا الموقف جعل المحكم أمَّ الكتاب، وهو المامور به في الآية كما بينا.

إذن فالحاصل من موقف الراسخين في العلم هو السكوت عن المتشابه، والاكتفاء بالمحكم اعترافا منهم بأنه لا يعلم المتشابه إلا الله تعالى.

وهذا هو حقيقة موقف التفويض الخالص.

ولا يخفى أن اكتفاءهم بالمحكم في معرض الإيمان بالمتشابه، فيه نفي لجميع الاحتمالات التي يمكن أن تفهم أو تتوهم من المتشابه، والاكتفاء بإرجاع المعاني التي توافق المحكم، ونفي المعاني التي تنافي المحكم من الآيات القرآنية، ولا يتم السكوت عن الخوض في المتشابه إلا بهذا الموقف وإلا بهذا الشرط كما هو ظاهر. وهذا القدر من نفي المعاني التي تتشابه علينا والاقتصار بالمعاني المحكمة المفهومة من الآيات المحكمات التي هي أمُّ الكتاب هو المراد التأويل الإجمالي الذي يتكلم عنه العلماء عندما قالوا إن التفويض تأويل إجماليٌّ.

الثاني: كلٌّ من عند ربنا، وهذا القول من الراسخين في العلم، يكون بمنزلة الدليل على موقفهم السابق، الذي هو تسليمهم العلم إلى الله تعالى، وتوقفهم عن الخوض في المتشابه، وإرجاعهم المعاني

المتشابهة منه إلى المعاني المحكمة المأخوذة نم الآيات المحكمة. وذلك لأن قوله هذا معناه: كلٌّ من الآيات المحكمة والآيات المتشابهة منزلة من عند الله تعالى، وما كان من عند الله تعالى لا يمكن أن يوجد فيه اختلاف، {أَفَلاَ يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ اخْتِلاَفاً كَثِيراً }النساء82، إذن، فكل معنى من المعاني التي نتوهمها من الآيات المتشابهة لا بدَّ أن يكون راجعا إلى المعاني المفهومة من الآيات المحكمة، وبخلاف ذلك فإن الخلاف الكثير يكون حاصلا في القرآن، وهذا باطل. وهذا هو أساس الرد والسكوت عن الخوض في المتشابه والاكتفاء بالمحكم منه.

فهم لا يجوزون الأخذ بكل معنى يتوهمه المتوهم من الآيات المتشابهة، لأن بعض هذه المعاني معارض للمحكم بالضرورة. ولم يجوزوا الاشتغال بتأويل المتشابهات لأنهم اعتقدوا أن علمها مقصور على الله تعالى.

وبما أنه لا يمكن أن يوجد لفظ يأتي في القرآن ولا يكون دالا على أي معنى مطلقاً، فلذلك اكتفوا بالأخذ بالمعنى الإجمالي المقطوع به من المتشابه، وفوضوا علم ما وراء ذلك إلى الله تعالى. فقوله تعالى مثلا {إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَى نَفْسِهِ وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللَّهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْراً عَظِيماً }الفتح10، يفهم منه على سبيل القطع أن الله تعالى مطلع عليهم، معين لهم، وهذا القدر مقطوع به، وأما ما وراء ذلك من دلالته على وجود صفة زائدة لله هي اليد أو عدم وجود صفة زائدة بل اليد راجعة إلى الصفات الأخرى المحكمات من القدرة والحكمة والعلم والإرادة، فإن الراسخين في العلم بناء على هذه الطريقة يقفون عن الكلام فيه، ويكون هذا القدر هوالتأويل الذي اختص الله تعالى بعلمه. وإنما قلنا بأنه لا بدَّ من وجود قدر إجماليٍّ مفهوم ولو من سياق الآيات التي قيل إنها متشابهة، لأنه لو لم يكن هذا القدر الإجمالي من المعنى موجودا لكان هذا اللفظ مهملاً أو غير مفهوم بالمرة، وهو دعوى منافية لما نجده في أنفسنا عندما نقرأ هذه الآيات، ومناف لأقوال العلماء بأن لها ذلك المعنى، ومناف لما قرره العلماء من أن المهمل في القرآن غير موجود. وأيُّ إنسان فاهم للغة يقرأ قوله تعالى (يد الله فوق أيديهم) في هذا السياق، فإنه لا يمكنه أن ينفي أنه فهم منها أن الله تعالى مطلع عليهم وأن الله تعالى معهم في بيعتهم. وهذا يدل على أن اللفظ دالٌّ على الأقل على هذا المعنى.

ويكون خصيصة الراسخين في العلم Ôعلى هذا الوجه- اقتصارهم على القدر المقطوع به، والعمل بالأمر الوارد في القرآن من رد المتشابه إلى المحكم، والوقوف عند ما علموه، والسكوت عما لم يعلموه. وتميزهم عن غيرهم يكون بأن غيرهم قد لا يقف هذا الموقف، وقد لا يسكت عما لم يعلمه مع علمه بأن العلم به مقصور على الله تعالى. بل ربما يدفعه حبه للتأويل أو حبه للفتنة إلى البحث عن المتشابه، مما يدلُّ دلالة أكيدة على زيغه عن المحكم فإنَّ زيادة القول في المتشابه لا ريب تؤدي به والحال هذه إلى تأكيد معان مخالفة للمعاني المقطوع بها من المحكمات.

وقد يحتج بعض الناس على وجوب هذا الوجه بأنه قد ورد ذمُّ طلب تأويل المتشابه في هذه الآية صراحة، فكيف يقال بجوازه[1]!

والجواب: أنَّ الذي ورد القرآن بذمه هو اتباع المتشابه لا مجرد طلب العلم به، وفرق بين اتباعه وطلب العلم به الذي أثبته على القراءة الأخرى للراسخين في العلم بإرجاعه إلى المحكم، فهذا اتباع للمحكم لا للمتشابه كما هو واضح، فلا ذمَّ إذن.

وقد يحتج على هذا الوجه بأن يقال: إن الإيمان بالشيء بعد العلم التفصيلي به لازم وواجب، فلا مزية فيه للراسخين في العلم لو كانوا عالمين بالمتشابه تفصيلاً، ولما جاز مدحهم على الإيمان به[2].

---

(1) هذا ما ذكره الخطيب الشربيني في تفسيره السراج المنير (1/ 227) حين قال:"ومع هذا فالوجه هو الثاني Ôأي الوقف على لفظ الجلالة-، لأنه أشبه بظاهر الآية، ويدلُّ عليه وجوه، أحدها: أنه ذمَّ طالب المتشابه بقوله تعالى (فأما الذين في قلوبهم زيغ...الآية)".

والجواب: الفرق بين الطلب والاتباع، وإنما الوارد ذمُّ الاتباع لا طلب العلم الحاصل بإرجاعه إلى المحكم كما بينا.

(2) هذا ما ذكره الخطيب الشربيني في السراج المنير (1/ 227):"وثانيها أنه مدح الراسخين في العلم بأنهم يقولون: آمنا به، وقال في أول البقرة (فأما الذين آمنوا فيعلمون أنه الحق من ربهم) فهؤلاء الراسخون لو

والجواب: نمنع ما قيل، فإنَّ الإيمان بالمفصل ممدوح عليه كما يمدح على الإيمان بالمجمل، نعم في الإيمان بالمجمل زيادة امتحان، ولكن لا مزية للراسخين في العلم بالإيمان بالمجمل المتشابه أيضا، لأن ذلك واجب على الراسخ في العلم وعلى غير الراسخ فيه. فلا يصح للعامي غير الراسخ في العلم أن يقول إنه لا يجب عليه الإيمان بالمتشابه مع تحقق عدم علمه به، فلا فرق إذن بين الراسخ وغير الراسخ في العلم بالإيمان بالمتشابه، بل هم مشتركون فيه. وحاصل الجواب: أن المدح حاصل على الإيمان بالمحكم كما هو حاصل على الإيمان بالمتشابه، وأن الإيمان بالمتشابه غير مقصور على الراسخين في العلم حتى يجعل ذلك فائدة ذكرهم، ولا أولوية له في ذلك.

وتزيد فائدة قولهم "آمنا به" إذا تنبهنا إلى أن الرسوخ في العلم ليس موجبا بالضرورة العقلية بلا نظر وتوجه العلم بتأويل المتشابهات، بل لا بدَّ من بذل نظر وإعادة الاجتهاد والتحقق من النتائج، إذن لا بدَّ أن يسبق حصول علمهم بتأويل المتشابه ôعند حصوله- قولهم آمنا به، فالإيمان بالمتشابه يتضمن الإيمان به حال تشابهه ôأي عدم حصول العلم التفصيلي به مع توهم التعارض مع المحكم، ويتضمن أيضا الإيمان بحكم المتشابه وهو أنه لا بدَّ أن يكون تابعا للمحكم ولا يعارضه، وأنه لا يجوز اتباعه. فمن زعم أنه مؤمن بالمتشابه، والحال أنه غير مؤمن بحكمه، بأن كان متبعا للمتشابه، مقدما إياه على المحكم، فهو غير مؤمن بالمتشابه فعلا وإن صرح بخلاف ذلك.

كما يقال: إنه توجد فائدة لقولهم: آمنا به، مع كونه غير محكم بل متشابهاً، وهي أنَّ الإيمان به يجب حصوله مع علمهم بتأويله ومع عدم علمهم بذلك، ولكن مع علمهم بأن المتشابه راجع إلى المحكم، فإن ذلك قد يكون مفيدا ومساعداً في علمهم التفصيلي بالتأويل كما سيأتي، فتتحقق وجود فائدة إذن لقولهم "آمنا به".

كانوا عالمين بتأويل المتشابه لما كان في الإيمان به مدح، لأنَّ كل من عرف شيئا على سبيل التفصيل فلا بدَّ أن يؤمن به."انتهى.

أما على طريقة العطف

فيصير المعنى الحاصل من الآية أن تأويل المتشابه لا يعلمه إلا الله والراسخون في العلم، ويكون قوله تعالى (يقولون...الخ) حالا من الراسخين في العلم[1]، أي يقولون راسخين في العلم حال قولهم واعتقادهم لهذين القولين: الأول: آمنا به، والثاني: كلٌّ من عند ربنا.

وبناء على ذلك فإنَّ هذين القولين يكون لهما مدخل في كونهم راسخين في العلم، وبالتالي يكون لهما مدخل في علمهم بتأويل المتشابه، فما وجه مدخلية هذين القولين في علم الراسخين في العلم بتاويل المتشابه؟

إنَّ الراسخ في العلم لا بد أن يكون مؤمنا بالمتشابه عاملا بحكم المتشابه، وهو إرجاعه إلى المحكم، أو التوقف عن القول فيه، كما هو مؤمن بالمحكم عاملا بحكمه، وهو الإيمان بمعناه والعمل به، ولا بدَّ أن يكون عالما لرسوخه في العلم بأن الله تعالى قد أنزل القرآن بيانا للناس، وأن القرآن لا ينقض بعضه بعضا، ولا تعارضَ فيه، بل كله بهذا المعنى محكم. فكما أنَّ المحكم من عند الله تعالى، فكذلك المتشابه من عند الله تعالى، وكل منهما أنزل للفتنة (الفحص والاختبار) ليترتب عليها الإفادة بكشف المؤمن وظهوره وتمييزه عن الكافر، لا للإضلال، فقد قال الله تعالى {إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ وَتِلْكَ الأيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللهُ الَّذِينَ آمَنُواْ وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَاء وَاللهُ لاَ يُحِبُّ الظَّالِمِينَ }آل عمران140، وقال الله تعالى {مَّا كَانَ اللهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَمَا كَانَ اللهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ وَلَكِنَّ اللهَ يَجْتَبِي مِن رُّسُلِهِ مَن يَشَاءُ فَآمِنُواْ بِاللهِ وَرُسُلِهِ وَإِن تُؤْمِنُواْ وَتَتَّقُواْ فَلَكُمْ أَجْرٌ عَظِيمٌ }آل

(1) ولا يرد عليه أن هذا الحال ينبغي أن يكون حالا من كل من المعطوف (الراسخون في العلم) والمعطوف عليه (الله)، لا المعطوف فقط، وإلا لزم اللبس والتحكم. فالجواب: لا لبس ولا تحكم، وذلك لاستحالة عودة الحال هنا إلى المعطوف عليه، كما لا يخفى، فيقتصر كونه حالاً للمعطوف دون المعطوف عليه، ولا مخالفة للظاهر هنا، لأنه مع إحالة كونه حالاً للمعطوف عليه (لفظ الجلالة) فلا ظهور هنا للزوم كونه حالا له، فلا مخالفة للظاهر أصلاً.

عمران179.

وإذا كان الأمر كذلك، فلا بدَّ أن يكون المتشابه راجعا إلى المحكم في معناه، إذن يمكن للراسخ في العلم المدقق في المعارف والعلوم الشرعية أن يعرف كيفية إيالة المتشابه إلى المحكم لأنهما كليهما من عند الله تعالى. وبناء على ذلك يكون قوله تعالى (كل من عند ربنا)، دليلا على وجوب إرجاع معنى المتشابه إلى المحكم من القرآن، وهذا يستلزم فضلا عن الموقف الذي وقفه المفوض الواقف في المرحلة الأولى، زيادة عمل، وهو محاولة تعيين ما هو المعنى الذي يرجع إليه المتشابه. فقد قلنا إن الآية المتشابهة تحتمل أكثر من معنى لتشابهها، وأن المعاني المفهومة من الآيات المحكمات عديدة، فيكون الراسخون في العلم قادرين على تعيين أي معنى من المعاني المحكمات هو مآل الآية المتشابهة[1].

ولا ريب في أن هذه الطريقة يتحقق فيها: أن المحكمات هي أم الكتاب، ويتحقق بها إرجاع المتشابه إلى المحكم، وعدم اتباع المتشابه. فيتحقق بها إذن جميع ما دل القرآن على أنه يبعِدُ عن الزيغ والهوى.

وهذه هي طريقة التأويل التي أجازها العلماء أيضا، وهي لا تناقض طريقة التفويض السابقة بل تشترك معها في كل المراحل إلا آخر مرحلة وهي محاولة تعيين المعنى الذي يؤول إليه المتشابه من الآيات. فإنَّ المفوِّض يقف عند هذه المرحلة ولا يشتغل فيها.

ولذلك قال العلماء إن طريقة التأويل أعلم بمعنى إن المشتغل بها يحتاج إلى زيادة علم، لأن فيها زيادة تفصيل، ولذلك قالوا أيضا إن طريقة التفويض (التي اشتهر بها السلف وإن قال بعضهم بالتأويل) أسلم لأن فيها الوقوف عند القدر المقطوع به، ولا ريب أن في ذلك سلامة مقطوعا بها، بخلاف طريقة

(1) وبذلك يندفع ما قد يقال من أنَّ معنى كون الراسخين مؤمنين به هو أنهم مؤمنون بما علموه وما لم يعلموه، فلا يمكن تحقيق القول بكونهم عالمين به، لأن الإيمان المعلن منهم معناه هنا، أن الإيمان بالمحكم إيمان به وبمعناه الواضح وإيمان بلزوم جعله أما وأصلا للكتاب، وأما الإيمان بالمتشابه، فمعناه الإيمان بكونه راجعا إلى المحكم لا مستقلا بالبيان ولا مخالفا للمحكم ولا معارضا له، وبذلك يتحقق لقولهم فائدة، خلافا لمن زعم عدم وجود فائدة لقولهم في هذه الحال.

التأويل (التي اشتهر بها الخلف وإن قال بعضهم بالتفويض).

وهذا أيضا يبين لماذا قال من قال من العلماء إن طريقة السلف أحكم، لأن الوقوف عند القدر المقطوع به أحكم من الخوض في الظنيات خاصة مع الاكتفاء بالمقطوع به والقطع بأن المتشابه راجع كله إلى أم الكتاب فهو أصله.

فهاتان الطريقتان هما طريقتان معتمدتان مذهب أهل السنة، لأنه لا خلاف بينهما مطلقا إلا في الإجمال والتفصيل، أما في تنزيه الله تعالى عما لا يليق به (تشبيها كان أو غير تشبيه) محل اتفاق عليه عند أهل السنة والحقِّ، وإنما اتبع العلماء هذه الطريقة لعلمهم بأن القرآن لا يمكن أن يشتمل على تناقض في الأحكام التي يبينها، فلا بدَّ أن تكون الأحكام الموجودة فيه متناسقة متعاونة. ولا تقتصر هذه الطريقة أو تلك على الآيات التي تتكلم على الأحكام الإلهية خلافا لمن يتوهم ذلك، بل أيُّ آية ادعي فيها أنها متشابهة فلا بدَّ أن تكون هاتان الطريقتان هما المرجع، سواء في الفقه أو في العقائد (إلهيات ونبوات وسمعيات). فهذه الطرق طرق كلية لا بد من الرجوع إليها في تفسير القرآن وتأويله.

ويكون قوله تعالى (وما يذَّكر إلا أولو الألباب) دليلا على لزوم الفهم والتعقل والتفكر لأولي الألباب لأنهم بغير الفهم لا يمكنهم أن يصلوا إلى إدراك التأويل.

ولا يخفى أن إدغام التاء في الأصل في الذال (يتذكَّر=يذّكّر) يجعل الفعل مشتملا على معنى العظة والتفكر: أي ما يتعظ بها في القرآن (ومنه هذه الآية) إلا أولو الألباب.

ولا شكَّ في أنَّ الوصول إلى تعيين التأويل معتمد على اجتهاد وكسب من الراسخين في العلم، لا من غيرهم فلا عبرة بما يخرج من هؤلاء أصلاً! والاجتهاد بالشرط المذكور -وهو إرجاع المتشابه إلى المحكم- لا يمكن إلا أن يكون في دائرة الصحيح من المعاني. ولكن قد يكون بعض التأويلات أولى من بعض وأظهر، ومن هنا تختلف تأويلات العلماء بعضها عن بعض، ومن هنا يرجح بعضها على بعض. ومع اختلاف التأويلات إلا أنه اختلاف في فرع لا في أصل، لأن الأصل هو المحكم، وهو واحد أي لا اختلاف فيه. ومن هنا قال بعض العلماء إن شرط التأويل عدم القطع فيه، وبعضهم قال إن القطع فيه ممكن في بعض

الأحيان، وهذا لا يتعارض مع كونه اجتهادا، فإن الكثير من المجتهدين يقطعون في بعض ما يجتهدون فيه.

وبناء على ما مرَّ، فإنا نرى أنه يجوز للمفسر أن يمضي في طريقة التأويل إلى نهايتها ما دام ملتزما بالقواعد المعتبرة في التفسير، كما يجوز له أن يمضي في طريقة التفويض إلى آخرها ما دام ملتزما بأحكامها، كما لا مانع عندنا من أن يؤول العالم بعض الآيات ويقف عند بعضها، قلَّ أو كثر هذا البعض. والضابط في ذلك كله الالتزام بقواعد التفسير، وأحكام كلٍّ من هاتين الطريقتين، وكلُّ عالم يصل إلى حدٍّ لائق بعلمه أو القواعد العامة التي توصل إلى رجحانها.

وعليه، فإن بعض التأويلات يمكن أن توصف بالخطأ، وبعض التفويضات يمكن أن لا توصف بالصحة، وذلك بحسب ظهور الدليل عند الحاكم إما على التأويل أو على التفويض، فقد يكون التفويض عند حدٍّ ما لازم الأخذ به، وقد يكون العكس هو الظاهر اللازم، وهكذا.

الزائغون عن هاتين الطريقتين

يتبين أن الذي يزيغ عن هاتين الطريقتين لا بدَّ أن يزيد في كلامه على ما جاء في المحكم من القرآن، وذلك بما يتحكم فيه بهواه من المعاني التي يتوها مدلولا عليها من المتشابه، ولوهمه وزيغه، وإنه يجعل تلك المعاني التي يزيدها من وهمه على المتشابه، مأخوذة من المتشابه نفسه، ولا يدري (أو يدري) أنها مأخوذه من وهمه هو فقط. ولأنه يبتغي الفتنة أو يبتغي إدراك تأويل، فإنه يجعل المعنى الذي زاده ونسبه إلى المتشابه هو الأصل (الأمّ) ويجعل بالتالي المحكمات تبعا له. فيصير العمدة عنده هو المعنى الذي توهمه، وهذا هو عين الزيغ عن الحق والمحكمات من الآيات.

وهذه الطريقة هي أساس الزيغ في تفسير القرآن، سوا في العقيدة أو في الفقه أو في غيرهما.

لأن أصل الزيغ هو جعل المتشابه الأمَّ، وجعل المحكم الفرعَ، وهذا يستلزم بالضرورة الزيادةَ على القرآن من غير القرآن والحق، وما غير الحق إلا الهوى والضلال.

ابن عطية والتوفيق بين مآلي إعرابي الآية

وأعني بالإعرابين

الأول: اعتبار الواو للعطف.

والثاني: اعتبار الواو للاستئناف.

وقد بين بعض الأئمة المفسرين ومنهم الإمام ابن عطية أنه على كلٍّ من الإعرابين المذكورين، فإن المعنى الحاصل من الآية يكاد يؤول إلى نفي الخلاف حتى يقترب من الوفاق والاتفاق. وسوف نورد كلامه كاملاً لما يشتمل عليه من فوائد وجليل عوائد.

وهذا المسلك الذي سلكه فيه تقريب أيضا بين هاتين الطريقتين كما بيناه في كلامنا السابق، من أن الفرق بينهما ليس في أمر أصليٍّ بل فرعيٍّ إضافيٍّ، ولذلك فإنَّ الذين يتبع إحداهما لا يصح له الإنكار على من يتبع الأخرى، فمآلها واحد.

قال الإمام ابن عطية:"وهذه المسألة إذا تؤملت قرب الخلاف فيها من الاتفاق، وذلك أن الله تعالى قسم آي الكتاب قسمين: محكماً ومتشابهاً

فالمحكم: هو **المتضح المعنى لكل من يفهم كلام العرب لا يحتاج فيه إلى نظر ولا يتعلق به شيء يُلْبِسُ**[1]، ويستوي في علمه الراسخُ وغيره.

والمتشابه: يتنوع ، فمنه ما لا يُعْلَمُ البتة، كأمر الروح ، وآماد المغيبات التي قد أعلم الله بوقوعها إلى

(1) يُلبِسُ: من ألبَسَ عليه الأمرُ إلباساً، بمعنى اختلط واشتبه.

واللَّبْس: اختلاط الظلام، ويقال في رأيه لَبْس: اختلاط. واللَّبْسُ: ما يُلبَسُ. ولَبَسَ عليه الأمرَ يَلْبِسُهُ لَبْساً: خلَطه عليه حتى لا يعرف حقيقته. ويقال في أمره لُبْسٌ: أي شبهة وعدم وضوح. واللُّبْسُ أيضا ما يُلْبَسُ. ولَبَّس الأمرُ تلبيسا: التبسَ، ولبَّس فلاناً: دلَّسَ، فهو ملبِّسٌ، ولبَّسَ عليه الأمرَ: خلطَه. واللُّبسة: الشبهة، يقال في أمره لُبسة، وفي حديثه لُبَسَةٌ.

سائر ذلك، ومنه ما يحمل وجوه في اللغة ومناح في كلام العرب ، فيتأول تأويله المستقيم ، ويزال ما فيه مما عسى أن يُتَعَلَّقَ به من تأويل غير مستقيم كقوله في عيسى { وروح منه } [النساء : 171] إلى غير ذلك.

ولا يسمى أحد راسخاً إلا بأن يعلم من هذا النوع كثيراً بحسب ما قدر له ، وإلا فمن لا يعلم سوى المحكم فليس يسمى راسخاً.

وقوله تعالى : { وما يعلم تأويله } الضمير عائد على **جميع متشابه القرآن ، وهو نوعان كما ذكرنا ،** فقوله { الا الله } مقتض ببديهة العقل أنه يعلمه على الكمال والاستيفاء ، يعلم نوعيه جميعاً ، فإن جعلنا قوله : { والراسخون } عطفاً على اسم الله تعالى ، **فالمعنى إدخالهم في علم التأويل لا على الكمال ، بل علمهم إنما هو في النوع الثاني من المتشابه ، وبديهة العقل تقضي بهذا** ، والكلام مستقيم على فصاحة العرب كما تقول : ما قام لنصرتي إلا فلان وفلان ، وأحدهما قد نصرك بأن حارب معك ، والآخر إنما أعانك بكلام فقط ، إلى كثير من المثل.

فالمعنى {وما يعلم } تأويل المتشابه إلا الله { والراسخون } كل بقدره ، وما يصلح له، {والراسخون } بحال قول في جميعه { آمنا به } ، وإذا تحصل لهم في الذي لا يعلم ولا يتصور عليه تمييزه من غيره فذلك قدر من العلم بتأويله.

وإن جعلنا قوله: { والراسخون } رفعاً بالابتداء مقطوعاً مما قبله ، فتسميتهم راسخين يقتضي بأنهم يعلمون أكثر من المحكم الذي يستوي في علمه جميع من يفهم كلام العرب.

وفي أي شيء هو رسوخهم ، إذا لم يعلموا إلا ما يعلم الجميع ، وما الرسوخ إلا المعرفة بتصاريف الكلام وموارد الأحكام ، ومواقع المواعظ ، وذلك كله بقريحة مُعَدَّةٍ.

فالمعنى { وما يعلم تأويله } على الاستيفاء إلا الله ، والقوم الذين يعلمون منه ما يمكن أن يعلم، يقولون في جميعه { آمنا به كل من عند ربنا } وهذا القدر هو الذي تعاطى ابن عباس رضي الله عنه ، وهو ترجمان القرآن ، ولا يُتَأَوَّلُ عليه أنه علم وقت الساعة وأَمْرَ الرُّوح وما شاكله.

فإعراب {الراسخون} يحتمل الوجهين، **ولذلك قال ابن عباس بهما**، والمعنى فيهما يتقارب بهذا

النظر الذي سطرناه.

فأما من يقول: إن المتشابه إنما هو ما لا سبيل لأحد إلى علمه فيستقيم على قوله إخراج الراسخين من علم تأويله ، لكن تخصيصه المتشابهات بهذا النوع غير صحيح ، بل الصحيح في ذلك قول من قال :

المحكم ما لا يحتمل إلا تأويلاً واحداً.

والمتشابه ما احتمل من التأويل أوجهاً ، وهذا هو مُتَّبَعُ أهل الزيغ.

وعلى ذلك يترتب النظر الذي ذكرته.

ومن قال من العلماء الحذاق بأن الراسخين لا يعلمون تأويل المتشابه فإنما أرادوا هذا النوع، وخافوا أن يظن أحد أن الله وصف الراسخين بعلم التأويل على الكمال.

وكذلك ذهب الزجاج إلى أن الإشارة بما تشابه منه إنما هي إلى وقت البعث الذي أنكره، وفسر باقي الآية على ذلك ، فهذا أيضاً تخصيص لا دليل عليه.

وأما من يقول: إن المتشابه هو المنسوخ فيستقيم على قوله إدخال الراسخين في علم التأويل، ولكن تخصيصه المتشابهات بهذا النوع غير صحيح.

ورجح ابن فورك أن الراسخين يعلمون التأويل وأطنب في ذلك.

وقرأ أبي بن كعب وابن عباس: « إلا الله ويقول : الراسخون في العلم آمنا به»، وقرأ ابن مسعود [وابتغاء تأويله إنْ تأويله إلا عند الله، والراسخون في العلم يقولون آمنا به].

والرسوخ: الثبوت في الشيء، وأصله في الأجرام أن يرسخ الجبل أو الشجر في الأرض، وسئل النبي عليه السلام عن (الراسخين في العلم)، فقال : "هو من برت يمينه وصدق لسانه واستقام".

وقوله: { كل من عند ربنا } فيه ضمير عائد على كتاب الله ، محكمه ومتشابهه، والتقدير، كله من عند ربنا ، وحذف الضمير لدلالة لفظ كل عليه ، إذ هي لفظة تقتضي الإضافة .

ثم قال تعالى: { وما يذَّكَّرُ إلا أولو الألباب } أي ما يقول هذا ويؤمن به ويقف حيث وقف ويدع اتباع المتشابه إلا ذو لُبٍّ[1]، وهو العقل، و{أولو[2]}: جمع ذو.[3]"انتهى

---

(1) اللُّبُّ من كل شيء: خالصه، وخِيارُه، واللبُّ نفسُه وحقيقته، ولبُّ الجوز واللوز ونحوهما: ما في جوفه، **واللبُّ: العقلُ**. جمعه: ألباب، وأَلْبُب، وأَلُبٌّ.

(2) أولو: أي أصحاب، جمع بمعنى ذوو لا واحد له من لفظه، وقيل اسم جمع واحده ذو بمعنى صاحب من غير لفظه، والواو الأولى تثبت خطا ولا تلفظ، وليس جمع ذو نفسها، ولذلك تستعمل ذو لمفرده من غير لفظه، وهو مضاف دائماً. وأولو الأمر: الرؤساء، وأولو الشأن وأولو الحل العقد: من بيدهم البتُّ في الأمور كالحكام والمسؤولين. وأولو العلم: العلماء.

(3) ابن عطية الأندلسي، أبو محمد عبدالحق، (481-541هـ)، ط1 1423هـ-2002م، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، دار ابن حزم، ص276-277.

خاتمة

للمتشابه تفاسير دار حولها العلماء:

الأول: الأمور التي استأثر الله تعالى بعلمها، ولم يطلع عليها أحدا من خلقه، ولا سبيل عندهم لذلك، وذلك نحو مدة بقاء الدنيا، وأما ما وقع في بعض الأخبار من بيان مدتها فلبيان قرب الساعة، مع أنه خبر واحد لا يقاوم القرآن، ونحو وقت قيام الساعة، وخواص الأعداد أي تخصيص بعض الأشياء بالعدد المعين كعدد الزبانية فإنها تسعة عشر، وسر كونها مخصوصة بهذا العدد مما استأثر الله تعالى بعلمه، وإن تكلم فيه بعض العلماء بطريق الاحتمال.

وهذا هو مذهب علماء الأحناف، كما صرَّح به الإمام السعد في التوضيح[1].

وبناء على ذلك: يكون المحكم المقابل لهذا المتشابه، شاملاً لما سواه مما يسمى متشابهاً مما لم يستأثر الله تعالى بعلمه.

وفائدة إنزال المتشابه عندئذ: ابتلاء الراسخ بالتوقف وتسليم علم ذلك إلى الله تعالى، ويلقى نفسَه في درجة العجز ويتلاشى علمه في علم الله تعالى، وهذا أعظم البلوى وأعمها جدوى، فهذه هي الفائدة في إنزال المتشابهات لأنّ الابتلاء فائدة عظمى.

ولا تكون فائدة إنزالها على هذا الوجه هي اجتهاد العلماء في تدبرها وإتعاب القرائح في استخراج معانيها.

اعتراض على تفسير المتشابه بهذا المعنى

اعترض على هذا المعنى للمتشابه، بأنه لا معنى لرجوع المتشابه إلى المحكم بهذا المعنى، ولا معنى، فالأصل أن لا يفسر به، خاصة أنه مما وقع الاتفاق من العلماء على أنَّه مما استأثر الله تعالى بعلمه، فلا سبيل لتأويله ولا مطمع لأحد من العلماء مهما بلغ من العلم أن يقف عليه بالنظر والاستنباط.

---

(1) ونقل عن بعض العلماء أن الرسول عليه الصلاة والسلم يعلمها. فكونها متشابهة في حقنا فقط.

الثاني: أن يقال: المتشابه هو ما دلَّ القاطع على أنَّ ما يُزعم ظاهراً منه غير مراد، ولم يدلَّ على ما هو المراد، كقوله تعالى(الرحمن على العرش استوى) فإنَّ البعض يزعم أن الظاهر منه هو أنَّ الله تعالى قاعد على العرش مستقرٌّ عليه مماس له! وهذا يتضمن التجسيم والحدَّ، وغير ذلك من صفات الحوادث، وقوله تعالى(يد الله فوق أيديهم) فإنَّ بعضهم يزعم أن الظاهر من هذه الآية هو إثبات العضو والأداة والركن والجارحة، بغض النظر عن هيئتها وشكلها وصورتها التي يزعمون أن غير معلومة عندهم وعندها يتوقفون!

ولمّا كانت نحو هذه التقديرات تستلزم التشابه، لأن الدليل القاطع (العقليّ والنقليّ) دلَّ على أنَّ هذا الظاهر ô كما يزعمون- غيرُ مراد، لاستحالته على الله تعالى، وإذا كان غير مراد، فلا بدَّ من التأويل.

ولكن لما استأثر الله تعالى بعلم حقيقة المتشابه على هذين المعنيين للمتشابه وجب الوقف على (إلا الله) عند القائلين بهذين الوجهين.

وفائدة إنزال المتشابه على هذا الوجه: عين فائدة الوجه السابق، بعد الإيمان بأصل المعنى والكفِّ عن إدراك الحقيقة.

الثالث: المتشابه هو ما يقابل المحكم، وذلك على حسب المعنى الذي بيناه أول، وهو أنَّ المحكم الواضح الدلالة غير المعارض للمعنى المقطوع به، والمتشابه ما يقابله.

ومن لم يقف على (إلا الله) قال بهذا المعنى.

وفائدة هذا الوجه: ما مرَّ من تكثير الثواب، والفوائد العلمية، وحضّ العلماء على بذل جهدهم في الكشف عن حقائق القرآن ودلالاته، وما يترتب على ذلك من ثمرات لا تخفى.

ويرد على هذا الوجه: أنَّ المعنى الأول ôالمذكور سابقاً- للمتشابه داخل في هذا المعنى للمحكم والمتشابه، فيلزم أن الراسخين في العلم يعلمون جميع المتشابهات لما يفهم من معنى العطف على الله، مما يقتضي علمهم به، وهذا ممنوع!

ولذلك رجح بعض العلماء الوقف على (إلا الله) وأخرجوا الراسخين في العلم من الدخول في الحكم المذكور.

وطريقةُ التَّفَصِّي[1] عن هذا الإشكال أن يقال:

-إنَّ المتشابه بهذا المعنى غير داخل في القسمين، لما أن الحصر غير مقصود، لأن التعبير بقوله (منه آيات) ظاهر في عدم الحصر.

-أو يقال: إن العطف لاطلاعهم على تأويل بعض المتشابهات، وهذا المقدار كافٍ في صحة العطف.

قال القونوي:"والكلُّ تكلُّفٌ[2]، بل تعسَّفٌ[3]".

ثم قال مبينا الوجه الذي به تجتمع الوجوه كلها والمذاهب تحت بوتقة واحدة، بلا نزاع أصليٍّ، وكلامه في ذلك نفيس ولذلك أحببنا إيرادَه هنا اعترافا منا بفائدته، وحسن نظامه وسداد رأيه:"واعلم أنَّه لا ينكر أحدٌ أن في القرآن ما لا سبيل للبشر للوقوف عليه، كما مرَّ تفصيله، فلا يمكن النزاع في ذلك المتشابه، وإنما النزاع في المتشابه المذكور في قوله تعالى(وأخر متشابهات)، فمنه من حملها على ما ذكره المصنف أولاً، وقد عرفت أن علماءنا من المفسرين قد اختاروه كصاحب الكشاف وصاحب الإرشاد حتى عرَّض المحقق التفتازاني للكشاف بأنه لم يراعِ مذهبه، أشار إليه بعض المحشين، وهؤلاء لم يقفوا على (الله)، ومنهم من حملها على ما ذكره المصنف ثانياً، وهؤلاء وقفوا على (الله) والتزموا الوقف، لأنه لا يعلم إلا الله،

---

(1) تفصَّى من الشيء وعنه تفَصِّياً: تخلَّص منه. يقال تفصّى من الديون، وتفصَّى اللحم عن العظم، ويقال ما كِدتُ أتفصى منه: أتخلَّصُ منه، وتفصَّى الشيءَ: استقصاهُ.

(2) تكلّف الأمرَ تكلُّفاً: تحملَّه على مشقَّة، وتكلَّف الشيءَ: حمله على نفسه وليس من عدته. فالتكلف أخفُّ من التعسُّف كما هو ملاحظ، **فالتكلف هنا: حمل اللفظ على ما لا يظهر فيه من المعنى وإن احتمله، والتعسف هنا: حمل اللفظ على ما لا يحتمله من المعنى**.والله أعلم.

(3) عسَفَ عسَفا فهو عاسفٌ: ظلمَ، وتعسَّ يتعسَّف تعسُّفاً مبالغة في الظم. والظلم في أصله وضع الشيء في غير محله.

أما ما استأثر الله بعلمه، فظاهرٌ، وأما مثل اليد والوجه والجنب والاستواء على العرش والقدم وأمثال ذلك، فصفات له تعالى غير الثمانية عند السلف، ومنهم إمامنا أبو حنيفة، ما كُلِّفنا إلا بالاعتقاد بثبوتها بلا كيف مع اعتقاد عدم التشبيه والتجسيم، لئلا يتعارض العقل والنقل، فهم وقفوا على الله حتماً، وإن لم يقف لفظا، لكنه يقف معنى. وعند الخلف: ليست صفات زائدة على الثمانية بل هي راجعة إليها بالتأويل الصحيح، كتأويل اليد بالقدرة، والوجه بالذات، وغير ذلك من التأويل المناسب له. وهم يجوزون الوقف وعدَمه.

وعند التحقيق: فالسلف والخلف متفقون على الوقف، لأن الاطلاع والعلم بما هو المراد من المتشابه مخصوص به تعالى، لكن السلف أعرضوا عن الخوض فيه وعن تأويله، والخلف أوّلوه بما هو المناسب له غير جازمين له، فالعلم بكنهه مخصوص به تعالى.

فعلم من ذلك أن النزاع بين الفريقين لفظيٌّ لا معنويٌّ، كيف لا والمصنف Ôالإمام البيضاوي- صرَّح في أوائل البقرة بأنَّ الحروف المقطعات في أوائل السور كألم، وحم، وطس، "وقيل: إنه سرٌّ استأثره الله بعلمه وقد روي عن الخلفاء الأربعة وغيرهم من الصحابة ما يقرب منه، ولعلهم أرادوا أنها أسرار بين الله تعالى ورسوله ورموز لم يقصد بها إفهام غيره إذ يبعد الخطاب بما لا يفيد"، فإن حمل المتشابه في هذه على مثل هذه المذكورات يجب الوقف عند الأشمة الشافعية كما يجب الوقف عن الأئمة الحنفية، وإن حمل على غيره لا يجب الوقف عندهم جميعاً.

وإنَّ علماءنا اصطلحوا على أن المتشابه ما لا يدرك المراد منه أصلاً، والشافعية اصطلحوا على أنَّ المتشابه ما لم يتضح المعنى لاحتمالٍ، ولا مشاحة في الاصطلاح، وبعض علمائنا اختار هذا المعنى في المتشابه المذكور في هذه الآية كما مرَّ غير مرة.وأما ما ذكر في أصولنا من أنَّ المتشابه حكمه التوقف على اعتقاد الحقية عندنا، بناء على قراءة الوقف، فبناء على اصطلاحهم كما مرَّ وعرفته، والعدول عن اصطلاحهم لقرينة غير بعيد.

والحاصل أنَّ فيه ثلاثة مذاهب منهم من وقف على (إلا الله) ومنهم من وقف على (الراسخون)

ومنهم من جوَّز الأمرين، وقد عرفت أن النزاع لفظيٌّ. فتأمل حقَّ التأمل.[1]"انتهى.

إشارة خاتمة

ذكرنا أن من العلماء من وقف على (الله) ومنهم من لم يقف، بل وقف على (الراسخون في العلم)، وما يترتب على ذلك من المعاني والثمرات. ونختم ما أوردناه من كلام المفسرين العظام بهذه الفائدة اللطيفة ليحظى بها طلاب العلم ويحرصوا على فهمها.

إذا قلنا إنَّ الواوَ في قوله تعالى(والراسخون) استئنافية، والراسخون مرفوع على الابتداء، فهذا لا يستلزم مطلقا عدم علمهم بتأويل شيء من المتشابه، ولهذا جمع بينه وبين المحكم في قوله تعالى (يقولون كلٌّ من عند ربنا)، بل يقتض عدم علمهم بتأويل متشابه استأثر الله بعلمه، أو ما دلَّ القاطع على أنَّ ظاهره ليس بمراد، ويصحُّ الحكم على الجميع باعتبار بعض أفراده، كما أن في صورة عطف الراسخين لا يقتضي علم تأويل كلِّ متشابه، إذ العلم ببعض المتشابه مخصوص به تعالى اتفاقاً كما مرَّ بيانه، فالمآل في كلا التوجيهين واحدٌ، فاتضح أيضاً أن النزاع لفظيٌّ[2].

(1) حاشية القونوي على تفسير البيضاوي، دار الكتب العلمية، (6/ 26-27).

(2) انظر حاشية القونوي على تفسير البيضاويِّ، دار الكتب العلمية،(6/ 27)، مع بعض تصرف وتوضيح.